المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

06/05/2012

وزان

71/10383

« أبشر فقد وقعت هذه الأيام على قرار إلحاق سجن وزان المحلي بمندوبية السجون بجهة طنجة تطوان » . كان هذا هو جواب المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج عن سؤال تقدم به طالب وزاني اعتمادا على مقال صدر بجريدة الإتحاد الاشتراكي يوم الجمعة 19 أبريل 2013 .

الخبر كما أكده للجريدة من عين المكان أكثر من مصدر ، أعلن عنه المندوب العام برحاب الكلية المتعددة

يذكر بأن جريدة الإتحادالإشتراكي كانت قد انفردت بنشر خبر الوضعية الإدارية الشاذة لسجن وزان الذي ظل ينتسب لمندوبية السجون بفاس، رغم أن إقليم وزان سبق أن الحق بجهة طنجة / تطوان منذ النصف الثاني لسنة 2009. وهي الجهة التي تتوفر على مندوبية تغطي مجالها الترابي! نفس هذا المطلب كانت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة قد تناولته في توصياتها التي رفعتها إلى الجهات المختصة بعد زيارتها لسجن وزان بتاريخ 12 يونيه 2012 .

محمد حمضي

المعرض الدولي للكتاب والفنون بطنجة يكرم الشاعر محمد بنيس

6/6927

يحتفي المعرض الدولي للكتاب والفنون بطنجة، الذي ينظمه المعهد الثقافي الفرنسي، في دورته السابعة عشرة، الممتدة إلى 12 ماي بأعمال الشاعر محمد بنيس.

وعلم لدى الشاعر المحتفى به أن التكريم يشتمل على معرض موسع لأعماله، من دواوين ودراسات ونصوص وترجمات، ومختلف الكتب المترجمة إلى لغات أجنبية، فرنسية وإسبانية وإيطالية وتركية والمانية، بالإضافة إلى الأعمال الفنية التي أنجزها بالاشتراك مع فنانين من المغرب والعراق وفرنسا واليابان.

كما يتضمن التكريم لقاء يحضره محمد بنيس مع جمهور المعرض يوم السبت 11 ماي، ابتداء من الرابعة والنصف، بقصر المؤسسات الإيطالية.

يذكر أن المعرض يستقبل نحو 45 عارضا، مع جديد يتمثل في فضاء مخصص للمنشورات التي تستهدف الشباب.

وتستضيف التظاهرة العديد من المتدخلين من بينهم فاسيليس اليكزاكيس والكبير مصطفى عمي ورشيد بوجدرة وإدريس اليازمي وإدريس خروز وحسن نجمي ودانيال بيكولي ونيكول دوبونشاري وادريس كسيكس.

محمد بنيس

ويتضمن المعرض أيضا برنامجا فنيا وثقافيا غنيا يشتمل على معرض للفنان سعيد ورزاز، وعزف على البيانو الكلاسيكي مع دينا بنسعيد، وحفلا موسيقيا لموسيقى الجاز للثلاثي تروتينو، إضافة إلى عرض سمعي بصري حول رواية البير كامو «الغريب» من قبل مجموعة اونلايت وحفل موسيقي للحسانية.

سطات

توقيع اتفاقية شراكة بين لجنة حقوق الإنسان وأكاديمية التعليم

2756/6

محمد منفلوطي

ترأس «محمد لعوينة» مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية وردية صباح يوم الثلاثاء الماضي حفل توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين الأكاديمية واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات. هذا وتهدف هذه الشراكة حسب منظميها إلى النهوض بحقوق الإنسان وإثراء ثقافتها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين، وكذا الانفتاح والتواصل مع مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان بالجهة. ويأتي هذا الحفل تتويجا لمجموعة من اللقاءات التحضيرية التي قامت بها اللجنة الجهوية مع مسؤولي الأكاديمية وبعض النيابات التعليمية التابعة لها بكل من سطات وبرشيد وابن سليمان، للتباحث حول إمكانات التعاون والتنسيق في مجال بثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها، وذلك عن طريق وضع وإعداد برنامج مشترك بتنسيق مع الشركاء في مجال أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة ونشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها بهذه الأخيرة. وعلى هامش توقيع هذه الاتفاقية، كان ل«النهار المغربية» لقاء مع عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والأستاذة الجامعية بجامعة الحسن الأول بسطات الدكتورة» فاطمة مصلوحي» أفادت من خلاله أن هذه الخطوة تهدف بالخصوص إلى إثراء وتعميم الفكر حول الديموقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذا العمل على تطوير وتقوية كفاءات وقدرات مؤطري ومنشطي أندية المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية وردية، وذلك في مجال التربية على حقوق الإنسان، وهذا ما تقرر على إثره تنظيم هذا الحفل الذي تم بموجبه توقيع هذه الشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتعليم بجهة الشاوية وردية.

حرب حزب بنكيران ضد اليزمي تشهد فصولا مثيرة. مصادر ترجع الأمر إلى صراع الإسلاميين ضد التيار العلماني في الدولة

العدالة والتنمية يشكل لجنة لتقصي الحقائق حول تدبير مجلس الجالية

الياس المصراتي
الاربعاء 8 ماي 2013 - 12:45

يسعى فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول التدبير المالي لمجلس الجالية الذي يرأسه الحقوقي ادريس اليزمي، وأفادت مصادر أن الموضوع طرح في لجنة الدفاع بمجلس النواب، وأن طلب تشكيل اللجنة تمت صياغته وحظي بتوقيعات فريق العدالة والتنمية، وكشفت المصادر ذاتها أن تحركات ال"بي جي دي" ضد اليزمي تعود إلى صراعات سياسية وايديولوجية صرفة من قبل الإسلاميين ضد التيار العلماني في الدولة، أخذت واجهة اتهام اليزمي بتبذير المال العام وصرف تعويضات لأشخاص بصفة غير مستحقة ...

وكان ادريس اليزمي رفض في وقت سابق المثول أمام البرلمان بطلب من فريق العدالة والتنمية.
وشددت المصادر ذاتها على أن حرب حزب العدالة والتنمية ضد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المنتهية ولايته، تعود إلى دفاع اليزمي في وقت سابق عن حرية المعتقد في الدستور وإلغاء عقوبة الإعدام وسمو القوانين الدولية عن التشريعات الوطنية والمطالبة بالتسريع بوتيرة تنزيل الدستور، فضلا عن إحراجه حكومة بنكيران بالآراء الاستشارية التي رفعها إلى الملك بشأن المحكمة العسكرية و المحكمة الدستورية وهو ما لاقى استحسانا من لدن الديوان الملكي الذي أثنى، في مبادرة غير مسبوقة، على عمل المجلس الوطني الذي تقوده وجوه محسوبة على صف اليسار، وهو ما اعتبر أيضا رسالة مشفرة إلى بنكيران وحزبه تفيد دعم الملك لإدريس اليزمي في العمل الذي يقوم به رغم الانتقادات شديدة اللهجة التي توجه إليه، خاصة على مستوى حصيلة مجلس الجالية وطريقة تدبير شؤونه.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: تصريحات رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون كافية لدحض مزاعم الداخلية

كود الرباط
الاربعاء 8 ماي 2013 - 18:57

اعتبرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في بيان صادر عن رئاسة مؤتمرها الوطني الأخير، أن تصريحات رئيس مؤسسة رسمية كافية لدحض مزاعم وزارة الداخلية، وذلك في ردها على بيانين تكذيبيين أصدرتهما الوزارة تعقيبا على نشر فروع الجمعية في العيون وسيدي إفني تقارير تؤكد انتهاك قوات الأمن لحقوق الإنسان.

وقال البيان "ما صرح به رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان كاف لدحض مزاعم وزارة الداخلية خاصة بعدما أكد اقتحام القوات العمومية للبيوت والاعتداء على المواطنين وعلى أعضاء اللجنة أنفسهم ووصف تصرف القوات العمومية بالخطير."

ويتعلق الأمر بحوار انفرد به موقع "كود" لمحمد سالم الشرقاوي، رئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون، يؤكد حصول تجاوزات من طرف قوات الأمن في المنطقة ضد السكان.

وأضاف البيان الصادر عن رئاسة المؤتمر، لكون رئيس ومكتب مركزي جديد للجمعية لم ينتخبا بعد، إن "بيانات وزارة الداخلية التي تحاول محاصرة الجمعية والتقليل من قيمة تقاريرها هي التي تفتقد للمصداقية؛ لأن الأشرطة المصورة لأفراد القوات العمومية وهي تقتحم البيوت أو تعتدي على المواطنين في العديد من المدن اطلع عليها الجميع، ومنها اعتداءات على برلمانيين، واعتداءات وصلت حد انتهاك الحق في الحياة لعدد من المواطنين لازالت الحركة الحقوقية تطالب بالتحقيق بشأنهم دون جدوى."

مؤكدا أن "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تعتبر أن هذا الاهتمام الخاص لوزارة الداخلية بتقارير الجمعية يؤكد ـ عكس ما تحاول الوزارة الترويج له ـ أن الجمعية تحظى بالمصداقية وتشكل تقاريرها مرجعا للمتتبعين لأوضاع حقوق الإنسان بالمغرب ولها تأثير على الرأي العام الوطني والدولي"

وطالب البيان في هذا الصدد بـ"فتح تحقيق حول ما ارتكب من انتهاكات خطيرة ضد المواطنين والمواطنات بمدن الصحراء وفي مدينة سيدي إفني موضوع بلاغي وزارة الداخلية، ومساءلة مرتكبيها، والاستجابة لمطالب الحركة الحقوقية المغربية المتضمنة في تقريرها حول أحداث اكديم إزيك الذي قدم العديد من الاقتراحات والتوصيات لمعالجة أوضاع حقوق الإنسان بالصحراء، ولمطالب الحركة الحقوقية المغربية المقدمة في تقريرها حول تقصي الحقائق بخصوص أحداث سيدي إفني لسنة 2008 التي لم تعرها الدولة أي اهتمام متمادية في انتهاكها للحقوق الإنسانية للمواطنين والمواطنات."

مؤكدا على "ضرورة واستعجالية جعل حد للإفلات من العقاب الذي يتمتع به المسؤولون عن الانتهاكات المرتكبة من طرف القوات العمومية أثناء المظاهرات في مختلف المدن والقرى ـ والتي مست العديد من الضحايا خاصة منذ انطلاق حركة 20 فبراير، ومن ضمنها ما أدى إلى انتهاك الحق في الحياة ـ دون أي تحقيق أو مساءلة للمتورطين في تلك الجرائم، وهو ما يشجع على التمادي في استعمال العنف خارج إطار القانون والاعتداءات الانتقامية من المناضلين والمدافعين عن حقوق الإنسان."

كما استنكرت الجمعية بشدة تعامل الإعلام العمومي مع هذا الموضوع، إذ انحاز مطلقا لادعاءات وزارة الداخلية دون أخذ رأي الجمعية. معتبرا أن هذا الإعلام "الرسمي انزاح، كعادته، عن قيم الإعلام المهني، ووظف كبوق للدولة دون استحضار الرأي الآخر، خاصة عندما يكون صاحبه عرضة للقذف والتهجم المباشر؛ وهو ما يؤكد أن معركة الإعلام العمومي جزء من معركة الديمقراطية ببلادنا. وتؤكد الجمعية على حقها في استعمال كل ما توفره القوانين الجاري بها العمل للانتصاف."

ودعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان "كافة القوى الديمقراطية إلى مناهضة السياسة الممنهجة للدولة المكرسة للإفلات من العقاب للمتورطين في انتهاك حقوق الإنسان خلال تدخلات القوات العمومية ضد المتظاهرين السلميين، وفضح الاستعمال المفرط للقوة، ومطالبة الدولة بالحرص على امتثال المسؤولين المكلفين بحفظ النظام للقواعد الأممية لاستعمال القوة العمومية واحترامهم لمقتضيات مدونة سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون."

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: بيانات الداخلية لا مصداقية لها وهي فقط هروب إلى الأمام ومحاولة لخلق نقاش جانبي ومغلوط

الأربعاء, 08 أيار/مايو 2013 13:32 لكم. كوم

لكم. كوم. ثمنت رئاسة مؤتمر "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان"، كل ما ورد في تقارير فروعها بالصحراء حول ما شهدته مدينة العيون وسيدي افني وسمارة من أحداث أخيرة.

وأكدت الرئاسة، في بيان لها توصل الموقع بنسخة منه، على أن بيانات وزارة الداخلية الصادرة ضد تقارير فروع "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" في الصحراء، "فاقدة للمصداقية"، مؤكدة على أن الجمعية تحظى بـ"المصداقية"، والدليل على ذلك، بحسب نفس البيان، هو الاهتمام الخاص الذي توليه وزارة الداخلية لتقارير "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان".

واعتبرت رئاسة الجمعية بيانات وزارة الداخلية ضد فروعها فقط هروب إلى الأمام ومحاولة خلق نقاش جانبي ومغلوط ، مطالبة بالانكباب على معالجة الأوضاع المتدهورة لحقوق الإنسان بالبلاد، واحترام الاتفاقيات والعهود المصادق عليها من طرفها، نافية على الوزارة حق التذرع بأي ظروف استثنائية أو خاصة لانتهاك الحقوق والحريات، من ضمنها حرية الرأي والتعبير للجميع، دون أي تمييز بسبب الرأي السياسي أو الانتماء الجغرافي أو غيره".

ويأتي رد الجمعية هذا ضد وزارة الداخلية، حسب نفس البيان، بعد أن تمادت الوزارة "في أسلوب البيانات التهديدية"، خاصة حين أصدرت بيان ثان يوم الأحد 5 ماي، بعد أن كانت قد أصدرت بيانا أوليا يوم فاتح ماي، موضحة الجمعية أن عدم ردها على البيان الأول للوزارة لكونها اعتبرت "ما صرح به رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان كاف لدحض مزاعم وزارة الداخلية خاصة بعدما أكد اقتحام القوات العمومية للبيوت والاعتداء على المواطنين وعلى أعضاء اللجنة أنفسهم ووصف تصرف القوات العمومية بالخطير".

وأدانت رئاسة الجمعية لغة التهديد والوعيد التي وردت في بيانات وزارة الداخلية، منتقدة بشدة استغلال وسائل الإعلام العمومية لتمرير خطاب التهديد والوعيد دون إعطاء الكلمة للجمعية المعنية مباشرة بتلك البيانات.

واستنكرت رئاسة الجمعية أداء الإعلام الرسمي "الذي انزاح، كعادته، عن قيم الإعلام المهني، والذي وظف كبوق للدولة دون استحضار الرأي الآخر، خاصة عندما يكون صاحبه عرضة للقذف والتهجم المباشر"، مضيفا البيان بأن؛ هذا يؤكد "أن معركة الإعلام العمومي جزء من معركة الديمقراطية ببلادنا. وتؤكد الجمعية على حقها في استعمال كل ما توفره القوانين الجاري بها العمل للانتصاف".

وطالب البيان الدولة، بفتح تحقيق حول ما ارتكب من "انتهاكات خطيرة ضد المواطنين والمواطنات بمدن الصحراء وفي مدينة سيدي إفني موضوع بلاغي وزارة الداخلية، ومساءلة مرتكبيها، والاستجابة لمطالب الحركة الحقوقية المغربية المتضمنة في تقريرها حول أحداث اكديم إزيك الذي قدم العديد من الاقتراحات والتوصيات لمعالجة أوضاع حقوق الإنسان بالصحراء، ولمطالب الحركة الحقوقية المغربية المقدمة في تقريرها حول تقصي الحقائق بخصوص أحداث سيدي إفني لسنة 2008 التي لم تعرها الدولة أي اهتمام متمادية في انتهاكها للحقوق الإنسانية للمواطنين والمواطنات".

وأكد البيان على ضرورة واستعجالية جعل حد للإفلات من العقاب الذي يتمتع به المسؤولون عن الانتهاكات المرتكبة من طرف القوات العمومية أثناء المظاهرات في مختلف المدن والقرى ـ والتي مست العديد من الضحايا خاصة منذ انطلاق حركة 20 فبراير، ومن ضمنها ما أدى إلى انتهاك الحق في الحياة ـ دون أي تحقيق أو مساءلة للمتورطين في تلك الجرائم، وهو ما يشجع على التمادي في استعمال العنف خارج إطار القانون والاعتداءات الانتقامية من المناضلين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

وفد حقوقي دولي رفيع المستوى يحل بالعيون في مهمة استقصائية

الأخبار 14/5/13

يحل اليوم (الخميس) وغدا (الجمعة) وفد حقوقي دولي رفيع المستوى في مهمة استقصائية حول حقوق الإنسان، ولاستجلاء حقيقة ما يجري بمدن الصحراء من مصادر متعددة ومحايدة، عكس ما يروجه الانفصاليون والمنظمات الدولية الموالية لهم.

وعلم من مصادر متطابقة أن الوفد الحقوقي الدولي يضم تسعة خبراء دوليين من أعلى مستوى، يضم قضاة وخبراء في القانون الجنائي وعلم الإجرام وخبراء نفسيين.

وحسب المصادر نفسها، فالوفد يتكون من «إزابيل جرمان مانسيبو»، من جامعة بلباو متخصصة في علم الإجرام وقاضية بمحكمة سان سبستيان، و«كارلا فالسا سيلير» قاضية بالبكانتي، و«نوريا جورادو رومان» قاضية باليكانتي، و«ألونزو بيلزا» المحامي الباسكي وعضو المعهد الباسكي لعلم الإجرام، و«أونطونيو غارسيا شازاوا» رئيس الهياة الإسبانية لعلم الإجرام، و«أنريكي دياز دي بالديون» رئيس جمعية علم الإجرام باداخوز، و«خوسي أونطونيو لضقوهض» متخصص في علوم الإجرام بقادس. كما يضم الوفد أخصائيين نفسيين هما «وائل كرنويل» و«إيمان الطويل» من تونس.

وتأتي زيارة الوفد الحقوقي الدولي، الذي يغلب على أعضائه القانونيون الإسبان، بدعوة من «جمعية مفقودي بوليساريو» بالعيون، وهي جمعية صحراوية تضم معتقلين صحراويين سابقين بسجون البوليساريو السرية والعلنية. كما تضم الجمعية بالخصوص ضحايا التعذيب من الصحراويين الذين فروا من المخيمات وعادوا إلى المغرب. ويتهم أعضاء الجمعية عددا من جلادي بوليساريو بممارسة التعذيب وكل أصناف المعاملة القاسية والحاطة للكرامة. وقد سبق لضحايا بوليساريو أن رفعوا دعاوى أمام القضاء الإسباني ضد قياديين من الجبهة يتهمونهم بالاختطاف والتعذيب والإبادة الجماعية.

ومن المرتقب أن يعاين الوفد القانوني الدولي آثار التعذيب الجسدي الذي مورس على الصحراويين بمعتقلات الجبهة، وأن يلتقي بفعاليات صحراوية بالعيون وممثلين عن الجمعيات والمجتمع المدني.

تجدر الإشارة إلى أن الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار سيلتحق بالعيون لمرافقة الوفد الحقوقي الدولي.

تنظيم وقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجمعة المقبل

ضحايا «سنوات الرصاص» يهاجمون اليازمي ويتوعدونه بالتصعيد

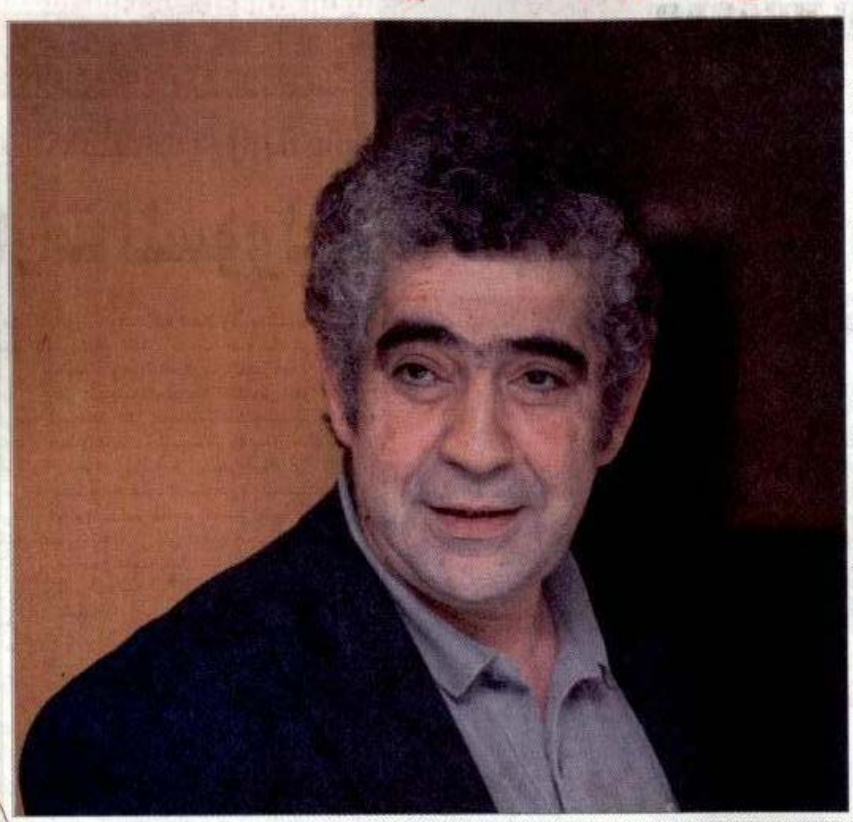

■ الرباط - دلتا العطاونة

ES 98/2

هاجم مجموعة من المعتقلين السياسيين وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وذلك على خلفية التراجع من قبل هذا الأخير عن معالجة ملفاتهم بما يستجيب لمطالبهم المشروعة.

وحمل ضحايا سنوات الرصاص اليازمي، تبعات ما أسموه تنازل المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن جبر الضرر بالنسبة إلى هؤلاء المعتقلين السابقين، مهددين بتصعيد الموقف.

وقررت المجموعة خلال اجتماعهم الأخير بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، لأجل تدارس ما آلت إليه ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ذات الصلة بجبر الضرر الفردي، باعتبار ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كل لا يتجزأ بالرغم من تنوع فئاته، تنظيم وقفة احتجاجية الجمعة المقبل أمام المجلس الوطني مع إمكانية الإضراب عن الطعام.

وأعلنت المجموعة في هذا الإطار عن تأسيس تكتل لجميع فئات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على المستوى الوطني، يحمل اسم « ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتبطة بالقمع السياسي » داعية « جميع الضحايا المعنيين والمعنيات، إلى رص الصفوف والتعبئة داخل هذا التكتل والاستعداد لخوض جميع أشكال النضال حتى انتزاع حقوقنا المشروعة لمطالبنا المشروعة».

إلى ذلك سجل ضحايا سنوات الرصاص في اجتماعهم الأخير تراجع حكومة بنكيران أيضا في إيجاد حل للملفهم المطلبي، خاصة بعد الوعود التي أطلقتها لأجل الاستجابة لهم خاصة في ما يخص التقاعد، حيث استنكر هؤلاء حرمانهم من الحصول على حقوقهم في إطار التقاعد .

يشار إلى أن المعتقلين السياسيين، قد خاضوا وقفت احتجاجية واعتصاما وإضرابا عن الطعام دام أياما طويلة قرب مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك من أجل الضغط على إدريس اليازمي للاستجابة للملفهم المطلبي.

حقوق الإنسان ،إنا لله وإنا إليه راجعون

تنسيقية التحدي للأطر العليا المعطلة 2012

لقد تأكد وبالملموس أن الدولة لم تجد من خيار أمامها لتفريق إعتصامات الأطر المعطلة والتي تطالب بالإدماج المباشر والفوري والشامل في أسلاك الوظيفة العمومية سوى الاعتماد على أجهزتها القمعية المدربة جيدا على هذه الأنواع من العمليات التي يغيب فيها الجانب الإنساني وتحضر فيها لغة الأوامر والتعليمات، والتي تؤكد أن المجتمع سائر في طريق الخضوع لتكنولوجيا العنف والقمع،

سمة عصرنا الراهن، ولعل هذا ما جعل" ألان تورين" يصرخ ذات مرة وهو يبحث عن مهمة السوسيولوجي راهنا، إذا يقول "فبدل مشاهدة العلاقات الاجتماعية فإننا نشاهد في كل مكان منظومات من المنع وثورات أو معسكرات اعتقال".

والواقع أن الدولة، أية دولة، تلجأ إلى تدعيم مكانتها وإعمال قوانينها ومنظوماتها باستعمال أجهزتها الإيديولوجية وكذا القمعية، إلا أن الدولة في العالم الثالث، تعمد إلى طلب خدمات الجهاز القمعي بشكل مبالغ فيه، فاستعمال القوة لتفريق المتظاهرين أمر لا يخرج عن المعتاد في هذا " البلد "، لكن"عادته"أو اعتيادية "تطرح سؤالا كبيرا ! متى تحال أجهزة القمع والعنف هاته على المعاش؟وهل بالإمكان الاستغناء عن خدماتها تأكيدا لشعار دولة الحق والقانون؟

لكن سؤال الأفق هذا وإجاباته المحتملة لا تعني بالمرة رفضا باتا لوجود الجهاز الأمني في المشهد المجتمعي، بل على العكس من ذلك، فحضوره ضروري في النسق العام ولكنه حضور خاص نراه مشروطا بوظيفة أمنية لا قمعية تتربص بالاحتجاج الاجتماعي لتعلن"موته".

فهل كان ضروريا أن يقع ما وقع اليوم الأربعاء 08 ماي للأطر العليا المعطلة وفي مقدمتهم تنسيقية التحدي أمام ما يسمى "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" ؟ وهل تجد كل تلك الدماء التي تناثرت فوق الإسفلت وتلك الآهات التي تعالت في أرقى شوارع العاصمة، هل تجد مبررا لها يضفي عليها شرعية الفعل؟وهل أصبح من الضروري القيام بالاعتصام والتظاهر أملا في الظفر بالشغل / الحق الدستوري في زمن الحريات وحقوق الإنسان؟ لكن أين هي حقوق الإنسان التي يخلد المنتظم الدولي عيدها كل سنة، لذلك عزيزي المغربي لا تجهد نفسك في البحث عن الإجابة فحقوق الإنسان بالمغرب إنا لله وإنا إليه راجعون.

الأطر العليا المعطلة بين مطرقة بنكيران و سندان العنف المخزني .

سمير مومني

تعيش مدينة الرباط على وقع غضبة مخزنية محملة بعنف شرس تقترفها قوات القمع ' وقد ازدادت هذه الحملة في هذا الأسبوع حدة ، ففي الوقت الذي كان الأطر ينتظرون من الحكومة الجديدة حلولا لمشاكلهم وتحسين وضعيتهم ' قابلتهم هذه الحكومة بجحافل من البوليس المتخصصة في تهشيم العظام و القمع و الاعتقال و الضرب بالزرواطا و الحجارة .

فقد شهد اليوم بالقرب من المجلس الوطني لحقوق الإنسان تدخلات بوليسية لقمع الأطر' وتنفيذ الاعتقالات في صفوفهم 'وكذا عسكرة شوارع الرباط المتجهة إلى البرلمان و باب السفراء تزامنا مع استقبال الأطر العليا للمصاب محمود الهواس فلم يألوا المكلفون بمهمة القمع جهدا للتجديد والإبداع في عملهم الإرهابي .

إن القمع البوليسي له جذور قديمة لا يتكتم رواده على ترديده بجرأة وجسارة في أي حملة احتجاجية للشعب عامة وللأطر العليا المعطلة خاصة والمبنية على مقولة (العصا هي الحل)' فالمستقرأ للتاريخ النضالي من داخل شوارع الرباط سيكتشف المقاربة الممنهجة المعتمدة في قمع وحصار الأطر' لا لشيء إلا أنهم يناضلون من أجل حقوقهم وصيانة كرامتهم.

إن ما أنجزته الحكومة المغربية في هذا المجال (القمع'الاعتقال '....)، ليوحي بتحول خطير بخصوص حقوق الإنسان بالمغرب ، حيث أصبحت المقاربة الأمنية هي وسيلته الوحيدة في مواجهة مطالب الأطر المشروعة. حصار وتطويق ومراقبة وتتبع و قمع و اعتقال.. حتى عادت شوارع الرباط كأنها مسرح لثكنات عسكرية مبعدة بذلك عن دوره في الدفاع عن مكتسبات الشعب المغربي.

وقد تحدث عضو بتنسيقية التحدي للأطر العليا المعطلة فوج 2012 على أن استمرار هذا النهج ليبين بالملموس أنه لا جديد تحت الشمس رغم ترتيب فسيفساء السرك البهلواني ، وتغيير بذل نجوم اللعبة السياسية ، انتظر الأطر العليا المعطلة برهان صدق دعاوي التغيير ، من رفع للظلم وضمان للحقوق والحريات و الحق في الشغل ، فإذا بفاجعة استمرار القمع ، تقنع كل مستبشر بـ التغيير وتؤكد لكل حاذق عاقل ، أن ميدان اللعب السياسي مازال هو هو ،و أن قواعد اللعبة لم تتغير و أن الصفارة مازالت بيد نفس الحكم .

إن ما يتبجح به أصحاب "الاستثناء المغربي" من (عهد جديد) (ودستور جديد) (وحكومة جديدة) قد ضربته هذه الامتحانات المتتالية عرض الحائط ' ومن بينها " قضية الأطر العليا المعطلة " ' فما تعيشه المغرب من أوضاع مزرية وتجاوزات يعبر عن عجز الحكومة في التعاطي مع مطالب الأطر المشروعة و تبين أن لاشيء يستجاب به للأطر سوى العصا الغليظة . تنافي بذلك كل الشعارات الزائفة التي مافتئت تطرب بها آذان الشعب.

الرسالة التي رفض المجلس الوطني لحقوق الانسان تسلمها من أعضاء المجموعة الوطنية للمجازين المعطلين

خباركم

توصلت "خباركم" من المجموعة الوطنية للمجازين المعطلين بالرسالة التي رفض رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان استقبالها وهذا ماجاء فيها:

إلى السيد إدريس اليزمي

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الموضوع: المغاربة المنحدرين من الأقاليم الصحراوية والتوظيف المباشر

علاقة بالموضوع أعلاه وما تناولته الصحف المغربية المكتوبة منها والالكترونية في الآونة الأخيرة بخصوص ما يجري من ترتيبات بين مؤسسات حكومية معنية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل إدماج دفعة ثانية لأشخاص منحدرين من الأقاليم الجنوبية على غرار ما تم في الشهور القليلة الماضية من التحاق عدد منهم بكل من وزارة العدل (17 حالة) وبالجماعات الترابية (46 حالة).

لكل هذا نحب أن نذكر سيادتكم نحن مناضلي المجموعة الوطنية للأطر المجازة المعطلة رغم كوننا نثمن التزام الحكومة، بشراكة مع مجلسكم الموقر، تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج المباشر للحالات السالفة الذكر، ردا للاعتبار و جبرا للضرر، إضافة على تأكيدنا لعدم استهدافنا للأطر العليا المعطلة الصحراوية المناضلة من أجل انتزاع حقها في الإدماج بأسلاك الوظيفة العمومية. إلا أننا نطمح بتجسيد مبدأ المساواة بين الجهات، ونستنكر التدبير التمييزي المعتمد في التعاطي مع ملف المعطلين، حكومة ومجلسا حقوقيا. هذا الأخير الذي هو في الأساس مؤسسة وطنية ومستقلة تم إحداثها من أجل تعزيز دولة الحق والقانون والمؤسسات، كما المساهمة في عملية الانتقال الديمقراطي في المملكة، وأنتم سيدي معروفون بانخراطكم المبكر في النضال بتفاصيله المعروفة وتاريخكم المشرق فيه.

وعليه نطالبكم سيدي الرئيس بالعمل على:

- ضمان استقلالية مجلسكم في اتخاذ القرارات وذلك بالتعاطي مع ملفات المعطلين على قدم المساواة بغض النظر عن الانتماء الجهوي.
- نحذركم من مغبة مجاراة الحكومة والتي تستعمل سياسة الكيل بمكيالين، كما تعتمد الحسابات والمقاربات الأمنية في غياب تام لأي حكامة رشيدة عند تدبير الملفات الحساسة والاجتماعية .
- نهيب بسيادتكم أن تولوا اهتماما أكبر بما يجري على بعد خطوات من مجلسكم الموقر من خرق سافر لحقوق المواطنين، ومن تعنيف لأطر عليا معطلة (ماستر ومجازين) ذنبهم الوحيد أنهم حاملي شواهد عليا راموا النضال من أجل انتزاع حقهم في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، فما وجدوا أمامهم إلا رجال أمن استهدفوا نضالاتهم بمقاربة أمنية محصلتها النهائية كسور، وردود وأعطاب بالجملة في صفوفهم مما يعطي انطباعا سلبيا عن وضعية حقوق الإنسان بالبلاد، وتبريرا للمتابعة والاستنكار من طرف المنظمات الحقوقية الدولية وآليات الأمم المتحدة المعينة.

وأخيرا سيدي الرئيس تقبلوا منا نحن مناضلوا ومناضلات المجموعة الوطنية للأطر المجازة المعطلة فائق التقدير والاحترام. والسلام ختام.

Le CNDH présente à Genève son expérience de promotion des droits de l'Homme dans la sphère de l'entreprise

Genève, 08 mai 2013 (MAP) - Le Conseil national des droits de l'Homme (INDH) a présenté, mercredi à Genève, son expérience de promotion et de protection des droits humains dans la sphère de l'entreprise, en marge de la 26ème session du Comité international de coordination (CIC) des INDH.

Le CNDH, doté de prérogatives élargies, a inscrit la question des droits de l'Homme et de l'entreprise dans son programme d'action, conformément au mandat défini dans le Dahir portant sa création (mars 2011), a souligné la directrice exécutive de la Commission des droits de l'Homme Casablanca-Settat, Mme Nabila Tbeur.

Elle s'exprimait au cours d'une réunion tenue à l'occasion de la 26ème session du CIC (6-8 mai), organisée par le Réseau des INDH africaines.

Mme Tbeur a, à cet égard, rappelé les actions mises en Âœuvre pour promouvoir la responsabilité de l'entreprise en la matière et préciser le rôle de l'institution nationale chargée de la protection des droits humains dans ce domaine.

Le processus de réflexion sur la responsabilité des entreprises, a-t-elle précisé, a été initié dès février 2008 à travers un séminaire international organisé avec l'appui de l'Association francophone des Commissions nationales des droits de l'Homme (AFCNDH) et l'Organisation internationale de la francophonie (OIF).

Dans la continuité de ces actions et s'inspirant du référentiel des Nations unies sur les entreprises et droits humains, adoptés le 26 juin 2011, le conseil a décidé d'élargir le débat aux questions de protection et de respect des droits humains dans la sphère de l'entreprise publique et privée, a poursuivi la directrice.

C'est ainsi qu'il s'est associé à la CGEM pour organiser, en février 2013, un séminaire national sur le thème "droits de l'Homme et entreprises au Maroc", qui a vu la participation de toutes les parties prenantes publiques et privées, de la société civile et des représentants d'institutions de l'ONU.

Dans ce contexte, a relevé Mme Tbeur, le CNDH "a veillé à instaurer un espace positif et constructif de dialogue s'appuyant sur une approche multipartite où les parties prenantes ont été impliquées avant, pendant et après le séminaire".

Les travaux de cet évènement ont permis d'examiner trois principes de base, protection, recours et respect, et de développer les thèmes liés aux fondements normatifs des droits de l'Homme au sein de l'entreprise, particulièrement les principes directeurs des Nations unies adoptés en 2011.

Cette rencontre, a-t-elle indiqué, a offert aux parties prenantes la possibilité d'identifier des axes de coopération dans la perspective d'élaborer un plan d'action concerté, en adéquation avec les standards internationaux et les bonnes pratiques nationales.

A ce propos, la directrice exécutive de la Commission des droits de l'Homme Casablanca-Settat a évoqué les pistes définies par le CNDH pour une meilleure action de promotion des droits en entreprise. Il s'agit entre autres de coopérer avec les mécanismes internationaux concernés, d'échanger sur les bonnes pratiques entre les réseaux des INDH, de développer la formation aux droits de l'Homme dans l'université et d'intégrer les questions y afférentes dans les stratégies de management des entreprises.

La délégation marocaine à cette session est composée notamment de MM. Albert Sasson, conseiller à la présidence du conseil, Hamid Benhaddou, chargé du département des relations extérieures au CNDH et de Ghizlane Kabbaj, directrice exécutive de la Commission des droits de l'Homme de Tanger.(MAP). CB---BI. TR.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعرض بجنيف تجربته في مجال النهوض بحقوق الإنسان في أوساط المقاولات و.م.ع

جنيف 8 مايو 2013/ومع/ استعرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان اليوم الأربعاء بجنيف تجربته في مجال حماية والدفاع عن حقوق الإنسان في أوساط المقاولات وذلك على هامش الدورة ال 26 للجنة الدولية للتنسيق بين المجالس الوطنية لحقوق الإنسان المنعقدة من 6 الى 8 مايو.

وأوضحت السيدة نبيلة التبر المديرة التنفيذية للمجلس بجهة الدار البيضاء سطات أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي يتوفر على صلاحيات موسعة، أدرج قضايا حقوق الإنسان داخل المقاولات ضمن برنامج عمله، مشيرة إلى الخطوات المتخذة من أجل تطوير مسؤولية المقاولات في المجال وتحديد دور المؤسسة الوطنية المكلفة بحقوق الإنسان في مراقبة وتتبع والنهوض بحقوق الإنسان داخل المقاولات سواء العامة أو الخاصة.

وأضافت السيدة التبر التي كانت تتحدث خلال جلسة منظمة بمبادرة من الشبكة الافريقية للمجالس الوطنية لحقوق الإنسان أن مسلسل التفكير في مسؤولية المقاولات انطلق في فبراير 2008 إثر ندوة عقدت بدعم من الجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان والمنظمة الدولية للفرانكفونية، ثم واصل المجلس الوطني لحقوق الانسان توسيع النقاش حول هذه القضايا حيث أشرك الاتحاد العام لمقاولات المغرب في فبراير 2013 في ندوة وطنية حول محور "حقوق الإنسان والمقاولات بالمغرب" بمشاركة كل الاطراف المعنيين بالموضوع.

وأشارت الى أن هذا اللقاء شكل مناسبة لتحديد محاور التعاون في أفق بلورة مخطط عمل متشاور بشأنه وملائم للمعايير الدولية وللممارسات الوطنية الجيدة.

ويتكون الوفد المغربي في هذا الاجتماع بالخصوص من السيدين ألبير ساسون المستشار لدى رئاسة المجلس وحميد بنحدو المكلف بإدارة العلاقات الخارجية والسيدتين غزلان القباج المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، ونبيلة التبر المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات. ت/ط ق/

الصحراء: ماذا بعد قرار مجلس الأمن؟

السبت, 04 أيار/مايو 2013 22:59 نبيل بكاني

بعد أيام قليلة، و قبل أن تنتهي نشوة اللقاء الحميمي الذي جمع بين المغرب و صديقته فرنسا في شخص ممثلها الأول الرئيس فرانسوا هولاند، خلال زيارته الأخيرة لبلدنا، و التي أكد فيها على استمرار دعم فرنسا للمغرب في قضيته الترابية؛ مجددا تشبتها بمقترح "الحكم الذاتي" الذي تقدم به المغرب سنة 2007 للأمم المتحدة؛ كحل نهائي لملف عمر كثيرا. مثلما لم يترك مجالا للشك أو التشكيك في مسلسل الاصلاحات السياسية، خاصة المرتبطة بموضوع حقوق الانسان التي انطلقت مع اقرار دستور 2011. الا أن تلك الفرحة لم تستمر، حتى تعكر صفوها بعد الخرجة المفاجئة للولايات المتحدة الأمريكية، بتقديمها مسودة قرار الى مجموعة "أصدقاء الصحراء الغربية" التي تضم في عضويتها كلا من فرنسا، اسبانيا، بريطانيا و نبيل بكاني روسيا و الولايات المتحدة؛ و الذي يهم توسيع مهمة بعثة المينورسو، قصد اخضاع وضع حقوق الانسان في الصحراء الغربية و مخيمات تندوف للمراقبة الأممية، و هو ما اعتبر موقفا جديدا غير معهود للولايات المتحدة، تجاه أحد حلفاءها الاستراتيجيين و أهم أصدقاءها التاريخيين، كما تؤكد على ذلك معاهدة الصداقة و السلام الموقعة بين البلدين عام 1787؛ هذا من جهة، و من جهة أخرى، يمكن أن ينظر الى هذا الموقف كتطور نوعي –غير مفهوم– في السياسة الأمريكية تجاه ملف الصحراء، و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار، مستوى العلاقات التاريخية التي تربط البلدين و المواثيق و المعاهدات البينية المتعددة التي تهم مجالات مختلفة كالتجارة، التعاون الأمني في مكافحة الارهاب، التعاون العسكري... و التي جعلت المصالح المشتركة فوق كل اعتبار.

الا أن هذا الموقف، و رغم تميزه بالطابع الفجائي؛ الا أنه لم يكن مستبعدا و لا غير منتظر، بعد التغييرات الاستراتيجية التي عرفتها الادارة الأمريكية، و تولي جون كيري منصب وزير الخارجية، و فقدان المغرب لأهم حليف له و صديق في الادارة الأمريكية، و هو السيدة النافذة العارفة بدواليب القصر البيضاوي هيالاري كلينتن، و التي ربطتها بالمغرب، خاصة بالملكية، علاقات تعدت الجانب الديبلوماسي و السياسي، لتشمل ما هو شخصي و ما هو انساني و اقتصادي. و قبل واقعة مسودة التقرير هاته، و منذ وصول السيد جون كيري الى عمادة الديبلوماسية الأمريكية؛ كان متوقعا لدى كل متتبع لشئون العلاقات المغربية الأمريكية، وقوع هزات و رجات قد تصل في بعض الأحيان الى مرتبة انتكاسة في علاقات واشنطن مع أصدقاءها في الرباط، و ما قد ينتج عنه من تصدع في المصالح المغربية، خاصة تلك المرتبطة بموضوع الصحراء. و بالرجوع سنوات الى الوراء، و بالضبط سنة 2001؛ و تلك الرسالة التي وجهها النائب جون كيري و السيناتور ادوارد كيندي شقيق الرئيس الراحل جون كينيدي رفقة أعضاء من الكونغرس الى كل من الرئيس جورج بوش و وزير خارجيته كولن باول، و التي تؤكد (الرسالة) على ضرورة دعم ما سمي ب "تقرير مصير الصحراء" الذي خلف ردود فعل سلبية تجاهه من الجانب الرسمي المغربي. فضلا عن قربه من مؤسسة روبرت كينيدي المدافعة عن حقوق الانسان و التي تتبنى مواقف لا تتماشى مع الطرح المغربي؛ و هي مؤشرات تصب كلها في استنتاج واضح، و هو أن ميولات السياسة الخارجية؛ خاصة فيما يتعلق بهدا الملف الترابي، ستكون أكثر تجاوبا مع الأطراف المؤيدة لطروحة تقرير المصير عبر الاستفتاء الذي تتشبث به جبهة البوليساريو. و ان كانت مواقفه لن تؤثر جذريا في العلاقات و السياسات التي تربط البلدين منذ قرون، الا أن اضطلاعه الكبير على خبايا ملف الصحراء، قد يترك الأفق مفتوحا أمام مفاجأت أخرى، ربما تكون غير متوقعة، فجون كيري الذي كان حاضرا أيضا في قضية جنوب السودان المطالب باستقلاله عن الشمال السوداني، و دعم بقوة قيادته أثناء مراحل الاسثفتاء، حيث وصف حينها انفصال الجنوب بأنه "بداية آخرى لبناء أمة تعكس القيم المسيحية"؛ تظهر الشيء الكثير من فلسفة هذا الرجل، و نظرته لهذا النوع من الملفات السياسية. و تبقى لكيري أيضا مواقف صريحة تجاه الدول التي تخرق حقوق الانسان؛ و التي سبق أن وجه من خلالها انتقادات مباشرة و قاسية لبعض الأنظمة الشمولية. و هي مواقف قد تكون مغايرة لمواقف بعض عمداء الديبلوماسية الأمريكية الذين اعتاد المغرب التعامل معهم.

و ان كان المغرب، من خلال الضغط الذي مارسه على الولايات المتحدة، قد تمكن من اجبارها على التراجع عن قرارها المدعم من جهات وازنة، كمؤسسة ألبيرت كينيدي لحقوق الانسان و السيد جون كيري، فضلا عن الدفع القوي الذي لاقاه من جماعات ضغط أخرى؛ بعضها مرتبط بأجندات خارجية، و بعضها بقناعاته، و أرغمها على اجراء تعديل في مسودة القرار الذي قض مضجع القائمين على السياسات في المغرب؛ فانه استطاع أيضا، تحقيق نصر مهم لصالح قضيته؛ كما صورته بعض وسائل الاعلام. فهو من جهة انتصر على خصومه و الأطراف المناوئة له، و من جهة أخرى كشف الوجه الآخر للولايات المتحدة تجاهه، و أبان على أن التحالف مع دولة عظمى، يظل مرهونا بالمزاجية و المصلحة الضيقة لهذه الدولة. و في نفس الوقت، تكون الولايات المتحدة المدافع الدولي عن الديمقراطية و حقوق الانسان، قد فضحت، من حيث لا تدري، زيف الغرب الديموقراطي

Conseil national des droits de l'Homme

و العالم الحر الذي تمثله؛ من خلال تناقضاتها و تخبطاتها، و هذا ما يوضحه التقرير الذي أصدرته وزارة خارجيتها حول حقوق الانسان بالمغرب، مباشرة بعد الغاء المغرب للمناورات العسكرية المزمع اجراءها هذا الشهر على أرضه، والذي جاء مناقضا لتقارير السنوات السابقة، فالتقرير يكشف بشكل جلي، مدى توظيف البعد السياسي في موضوع حقوقي بحث؛ من خلال توجيهه (التقرير) لأول مرة اتهامات تحمل الكثير من الخطورة، نحو مراكز حساسة في الدولة المغربية، و على رأسها المؤسسة العسكرية و جهاز القضاء الذين اتهمهما بالفساد، زيادة على رصده لأول مرة لانتهاكات حقوق الانسان من تعذيب و قمع و تضييق على الحريات العامة و حرمان من العديد من الحقوق... و هو تقرير؛ اذا ما قارناه بالتقارير السابقة، التي و ان كانت تشير في كثير من الأحيان لبعض التجاوزات في حقوق الانسان؛ الا أنها كانت تحمل من التنويه و الايشاد للمغرب في هذا المجال، ما يجعله يحضى بمكانة جد مشرفة بين الدول الصاعدة؛ ينكشف مدا التناقض في تعاملها مع مواضيع حقوق الانسان، وكيلها للأمور في تقاريها بمكاييل المصلحة، بدل اعتمادها على الوقائع الميدانية في كتابة هذه التقارير، التي ظلت، على مر سنين، تناوء ما ترصده تقارير منظمات حقوقية دولية و محلية حول انتهاكات حقوق الانسان بالمغرب. و هذا في حد ذاته يمثل هزيمة للولايات المتحدة أمام المشروعية و المصداقية. و هو ما يدعو الى اعادة النظر في مصداقية جميع التقارير الحقوقية التي سبق لها أن أصدرتها و التي من شأنها المساهمة في تحديد مصير بلد أو بلدان بأكملها. فكيف لواشنطن التي ظلت تمجد مسار المغرب في مسلسل الديمقراطية طيلت سنوات؛ أن تأتي اليوم، لتعترف لنا، كاشفة، عن استمرار خرق المغرب لما التزم به أمام المنتظم الدولي، لمجرد أن هذا البلد، و من غير عادته، تجرأ على كسر عصا الطاعة.

و مع ذلك، فيجب علينا أن ندرك، أن اعترافات أمريكا، تلك، من خلال تقريرها، هذا؛ تجعل المغرب مطالبا بأن يبرهن أكثر من ذي قبل، على حسن نيته و احترامه لحقوق المواطنين، من الشمال الى الجنوب، و أن يعمل على تنفيذ التزاملاته الدولية على أرض الميدان، و أن يقوم بمأسسة حقوق الانسان ضمن مؤسسات حقيقية، بدل تلك المؤسسات الصورية التي لا يزيد دورها عن أي قطعة زينة، كالمجلس الوطني لحقوق الانسان، مثلا، الذي يبقى دوره بعيدا كل البعد عن الاسم الذي يحمله. فالمغرب اليوم، و على امتداد الأراضي الخاضعة لنفوذه، و بعد اجتماع مجلس الأمن، أصبح تحت المجهر الدولي. فسواء مُنحت بعثة المينورسو تصريحا بمراقبة الأوضاع الحقوقية في الصحراء، أم لا؛ فهذا لا يعفي الوضع العام لحقوق الانسان بالمغرب من المراقبة و المتابعة، خاصة بعد الاشارة التي أكدت على التعاون مع المجتمع الدولي فيما يخص احترام حقوق الانسان في الصحراء من جانب طرفي النزاع. فالوضع اليوم، لم يعد مثل الأمس، و باث لازما على المغرب اعادة تحيين سياساته التي تهم الحريات العامة و الحقوق المدنية. لأن المعركة الحقيقية اليوم، و بعد انكشاف زيف التحالفات و تراجع قيم الصداقة و الروابط التاريخية أمام غلبة المصلحة؛ هي معركة الديموقراطية و حقوق الانسان، التي تتعدى مفهوم المعارك التقليدية ضد الخصوم و المناوئين.

لقد احتفظ القصر بملف القضية الترابية لأزيد من ثلاثة عقود داخل رفوفه الشخصية، و فرض عليه طابع الاجماع الوطني، دون فتح المجال بكل حرية لباقي الهيئات السياسية و الحقوقية و المدنية لادلاءها بآراءها و مقترحاتها. لكن المغاربة، بعد 2011، أصبحوا أكثر اصرارا على حقهم في المعلومة، و الاطلاع على مصير الأموال التي توجه الى الصحراء، خاصة و أن الكثير من الجنرالات توجهوا قبل سنوات كجنود الى الصحراء، و أصبحوا بعد فترات قليلة رجال أعمال و ملاك مراكب و أساطيل بحرية و مصانع لتصبير الأسماك و اعادة تصديرها، و صارت أسماءهم تتداول بين أسماء كبار المستثمرين في عقارات تمتد على شواطئ بأكملها. ان الديمقراطية التي كانت بالأمس اختيارا أملته ظروف دولية و محلية على المغرب، الذي سمح بتطبيق بعض آلياتها، كتأسيس الأحزاب و تداول السلطة عن طريق الانتخابات، لكن، دون أن يستكمل باقي شروطها، لتحقيق ديمقراطية حقيقية، هذه الديمقراطية قد أصبحت اليوم، مطلبا ملحا، يتحدد معه استقرار البلاد و مستقبلها. و رهانا بكسبه؛ تتحقق جل المطامح السياسية و الاقتصادية و الترابية... و قد لمس الجميع نتائج الالتفاف على مطالب الشارع التي رفعت بداية سنة 2011، و الغاء حق الشعب في اختيار من ينوبون عنه في كتابة وثيقته الدستورية التي هي بمثابة الأرضية التأسيسية للدموقراطية، و ما المتاهات التي تتخبط فيها حكومة ما بعد الدستور الجديد، الا جزء من تلك النتائج. و المغرب الذي استطاع اقناع العالم قبل 2012، بعزمه ركوب قطار الاصلاح و التغيير، بما قدمه من مشاريع سياسية، بين تعديل دستوري و تنصيب لحكومة بسلطات أوسع. هو اليوم، مطالب باقناع هذا العالم بجدوى اصلاحاته و وعوده السياسية، تلك. و كل تلك التقارير الحقوقية المنجزة من طرف منظمات دولية و محلية تعمل في المجال، و الموضوعة على طاولة الأمم المتحدة، تنتظر كلها، من المغرب، اجابات و توضيحات بلغة موضوعية و عملية، بعيدا عن لغة التشكيك و المؤامرة الموظفة حاليا من طرف الحكومة و رئيسها، لأن تلك الملفات و بما تتضمنه من علامات سلبية في حق المغرب، تشكل تراكما حقوقيا، سوف يؤثر لا محالة مستقبلا في علاقة المجتمع الدولي مع المغرب، و في تقييمه لعمله في حل مشكل الصحراء.

Manifestation « sans précédent » au Sahara occidental

8 maiDe nombreux Sahraouis se sont rassemblés samedi dernier à Laâyoune, la plus grande ville du Sahara occidental. Ils manifestaient pour rappeler le désir indépendantiste de leur territoire et leur volonté d'autodétermination.

En fonction des sources, le nombre de manifestants varie énormément. Selon Mohamed Salem Charkaoui, coordinateur régional du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), la manifestation a débuté avec 500 personnes jusqu'à atteindre 2000 manifestants en fin de rassemblement. De son côté, Mohamed Salem Lakhal, membre de l'organisation sahraouie Collectif de défenseurs des droits de l'Homme (CODESA), revendiquait entre 6000 et 10000 manifestants.
Quoi qu'il en soit, le quotidien marocain Aujourd'hui Le Maroc a estimé qu'il s'agissait d'« une mobilisation sans précédent des ennemis de l'intégrité territoriale ». De son côté, le journal Akhbar al-Youm a titré : « La plus grande manifestation de l'histoire de Laâyoune pour la séparation ».

Depuis 1975, il s'agit de la première fois où les forces de police marocaines ne sont pas intervenues directement pour réprimer la manifestation. Effectivement, celle-ci s'est déroulée sans heurts pendant près de trois heures puisque les forces de l'ordre se sont contentées de quadriller la ville. Malgré tout, quelques scènes de violence ont éclaté en fin de soirée et ont causé une quarantaine de blessés.
Des drapeaux du Front Polisario ont été brandis par les manifestants ainsi que des drapeaux américains. En effet, cette mobilisation intervient alors que plusieurs journalistes nord-américains se trouvent au Sahara occidental pour rencontrer différents responsables de la région.

Pour rappel, le Sahara occidental recouvre 266 000 km2 et est reconnu comme un territoire non-autonome selon les Nations unies. Ancienne colonie espagnole, celui-ci ne possède pas de statut juridique définitif mais le Maroc revendique sa souveraineté sur l'ensemble du territoire. Depuis 37 ans, un conflit existe entre les autorités marocaines et le Front Polisario, un groupe d'indépendantistes sahraouis.

Will Morocco Grow More Tolerant Of Its Salafists?

:Ali Hassan Eddahbi Translated from TelQuel (Morocco).
Lire l'original en françaisOn the 22nd and 23rd of last March, an important consultation meeting was held in Rabat and was the first of its kind initiated by the Al Karama forum, the associative arm of the Justice and Development Party (PJD).

topic of the day was the case of Salafists still in prison. The meeting was attended by the entire national associative spectrum. Representatives from the Adala association, the Justice and Truth Forum, the Moroccan Organization of Human Rights (OMDH) and even the Moroccan Association of Human Rights (AMDH) took part in this conclave next to the Salafist guest stars: Abou Hafs, Hassan Kettani and Omar Haddouchi. No officials made the trip [to come to the meeting], except for a representative from the National Human Rights Council (CNDH).
"At present, there is still no dialogue with the state. It is simply a matter of [actually] meeting. [Other meetings] will then follow where we will be sure to invite government representatives," said Al Karam Forum's president, Abdelali Hamieddine. "The primary goal of this meeting is to do away with certain preconceptions such as saying all Salafists carry out *takfir* or that all secularists are atheists," explained the Salafist Sheikh Abou Hafs, who had been sentenced on May 16, 2003, to 20 years in prison but was pardoned in 2011.

Status quo

There is little information right now concerning the security role in this file, or just how implicated the PJD government is in this matter. According to a source from within the authorities who had opted to remain anonymous: "The CNDH has nothing to say at this time. Commenting on this issue would only further complicate things."
Hamieddine responded tersely, "Things will work themselves out little by little. We must avoid acting hastily, since our country's stability is so important. Effectively, if the initiative is laudable, we must certainly expect a miracle. Neither the government, nor the CDNH, the king is the only one in the end who calls the shots."
The political scientist Mohamed Darif postulated that "liberating detainees is a matter of royal grace, an act that goes back to the state. The PJD can only help with the decision making process. Human rights associations play the same role."

Activism forever

According to Al Karama forum's figures, there are close to 500 Salafists whiling away in Moroccan prisons today. Abderrahim Mouhtad, president of the Annasir association for the defense of Salafist detainees, lamented, "Over the past year and a half, no progress has been made for these prisoners." For this former member of the Chabiba Islamiya, "the file has remained stagnant because of the absence of the engagement of [political] parties, but also and above all because of the reluctance of security force representatives who hold the keys to this affair [hostage]. It is they who arrested them and thus it is they who know why."
The authorities' reluctance to touch the files points to recurring fears. "It's the main obstacle to this file,"

explains Darif. It is important to note that, as soon as they are liberated after having completed their sentence or being pardoned by the king, some Salafist detainees immediately take up their activism again in Morocco or go abroad to participate in Jihad. "Take the example of Brahim Benchekroune (former Guantanamo inmate, extradited to Morocco in 2006); he was pardoned and is now out fighting in Syria," explained Abderrahim Mouhtad.

For the researcher, Darif, confidence must first be re-established between the state and the Salafists. The former fears that the latter, once free, will resume illegal activity. On the other hand, the prisoners—especially the innocent—do not trust the promises of a judicial and security system that has wrongly incarcerated them. The decision to free them is thus political and implies major security considerations.

Case by case

Initiating a dialogue between the state and Salafists until now has been stalled by the absence of representative interlocutors from this circle of influence. "The Salafists have never been a single or homogenous entity, which has posed a problem in establishing dialogue between the two parties," noted Hafs, one of the most well known sheikhs.

This is changing, however. Several figures from the Salafist movement and the Chabiba Islamiya have just come together around a recently created and consecrated association called "Al Bassira for education and preaching." Presided by Hassan Kettani, this entity could very well fill in the gap left by the absence of a representative authority in the influential movement.

All that remains is for the dialogue on the liberation of Islamist detainees, in spite of everything, to take an individual, case-by-case approach to separate the flowers from the weeds. Most importantly is that the Salafists be classified according to four categories: those implicated in violent crimes, those arrested in association with the May 16, 2003 attacks, those detained for their sermons deemed too radical by the state and finally those implicated in acts "that encourage attacks on public order". This makes the process complicated, but it is not an unachievable feat.

"We have gone through many years in prison with these people," explained Hafs, vice president of the Al Bassira association. "I can assure you that the security services can easily identify the innocent, who comprise the majority of those convicted, from the truly guilty, who are very few." So, will the requests for pardons begin to be issued?

في اليوم الدراسي للائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام

نشطاء الحركة الحقوقية يتفقون على إطلاق حملة «الانتصار للحياة»

فتن العفاني

6924/1-2

العمل على تشكيل جبهة موحدة لنشطاء الحركة الحقوقية المناهضة لعقوبة الإعدام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استعدادا لإطلاق حملة اتجاه دول وحكومات المنطقة والتيارات المناهضة للإلغاء، من أجل الدفع في اتجاه الانتصار للحياة وإعدام الإعدام، كان الرسالة الأساسية التي تمخضت عن أشغال اليوم الدراسي الذي نظمه الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، طيلة أول أمس السبت، بالرباط، بمناسبة انعقاد جمعه العام.

فخلال هذا اللقاء الذي عرف حضور الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، والكاتب العام للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان عبد الرزاق روان، وأعضاء «شبكة برلمانيات وبرلمانيون ضد عقوبة الإعدام»، فضلا عن رئيس الائتلاف الدولي ضد عقوبة الإعدام، ورئيس مفوضية الاتحاد الأوربي بالرباط، وسفراء كل من فرنسا والسويد والنرويج، وممثلين عن بعض الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، وقيادات بالائتلافات المغاربية والعربية ضد الإعدام بكل من الجزائر وتونس وموريتانيا فضلا عن اليمن والأردن، وفعاليات من المجتمع المدني الوطني، أكد عبد الرحيم الجامعي، منسق الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، على أهمية الجبهة الموحدة محليا ودوليا لإلغاء الإعدام، مشيرا بشكل ضمني إلى ذلك من خلال التذكير بالمسار الذي خاضه الائتلاف منذ تاسيسه على مدى عشر سنوات، والذي انطلق بشكل قوي مدعوما منذ المؤتمر الأول للحركة المناهضة لعقوبة الإعدام بستراسبورغ بفرنسا سنة 2001.

الجامعي الذي عبر عن نشوته بالمكاسب التي حققها تيار المناهضين للإعدام، دعا إلى فتح نقاش وطني يضم المناصرين لإلغاء عقوبة الإعدام والمدافعين على إبقائها بحيث يقدم كل طرف حججه وبراهينه من أجل القطع بصفة نهائية مع ثقافة حقبة حمورابي التي كانت تسود قبل 1700 سنة، والتقدم في مسار ينتصر للحق في الحياة الذي يعد أحد مظاهر القرن الواحد والعشرين.

لكن هذه النشوة الحقوقية يعكر صفوها استمرار تحفظ المغرب وعدم التصويت على التوصية الأممية بتجميد تنفيذ عقوبة الإعدام، بقول الجامعي الذي أضاف أن المغرب «لم يصوت للمرة الرابعة على التوصية الأممية القاضية بوقف تنفيذ الإعدام، هذا علما أنه يعد من بين البلدان التي أوقفت عمليا الإعدام الذي لم ينفذ منذ سنة 1993».

ومن جانبه اعتبر محمد النشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الذي ترأس الجلسة الافتتاحية لهذا اليوم الدراسي، أن الوقت حان لتتحمل الدولة والحكومة مسؤوليتها وتعلق رسميا عقوبة الإعدام في أفق إلغائها نهائيا بالمغرب، وطي صفحة التناقض والتردد الذي طبعت موقفه بهذا الخصوص.

وذكر المتحدث، في هذا الصدد، بالتقدم الذي أحرزه المغرب في مجال حقوق الإنسان على عدة واجهات، وكذا المستجد الذي حمله الدستور الجديد الذي كرس في الفصل 20 مبدأ الحق في الحياة كأول حق من حقوق الإنسان، مستغربا من عدم انعكاس ذلك على القرار العمومي.

واستطرد رئيس المنظمة قائلا «إذا كنا نعتبر وقف تنفيذ الإعدام أمرا إيجابيا، فإن ذلك لا يكفي، لأن «سيف ديموقليس» ويعني به عقوبة الإعدام، سيبقى مسلطا على رقاب المحكومين به، فضلا عما يشكله انتظار التنفيذ في حقهم من عذاب نفسي كبير وعقوبة إضافية...».

ومن جهته أشاد رفائيل شنيل حزان، نائب رئيس الائتلاف الدولي ضد عقوبة الإعدام والمدير العام لجمعية «معا ضد عقوبة الإعدام»، بالدور الذي قام به الائتلاف المغربي وطنيا وإقليميا، إذ بات «أحد الفاعلين الأساسيين ضمن الحركة العالمية لمناهضة عقوبة الإعدام، وذلك بشهادة أممية».

وأكد بدوره على أهمية الإستراتيجية التي تبناها الائتلاف والتي عنوانها السير قدما لبناء تكتل وجبهة موحدة تضم جميع مناهضي الإعدام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، للدفع في اتجاه إلغاء عقوبة الإعدام، خاصة وأن المؤتمر الإقليمي لمناهضة عقوبة الإعدام الذي انعقد قبل أشهر بالعاصمة الرباط شكل دفعة قوية أخرى في هذا الاتجاه.

واستعرض رئيس الائتلاف الدولي التقدم الحاصل على المستوى العالمي فيما يتعلق بتوسيع لائحة البلدان التي صادقت على التوصية الأممية القاضية بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، وكذا الدول التي ألغت هذه العقوبة من تشريعاتها، معبرا عن الأمل في أن يكون المغرب البلد الذي سيعلن عنه قريبا كأحد المنضمين إلى لائحة معدمي الإعدام.

تتمة ص2

نشطاء الحركة الحقوقية يتفقون

على إطلاق حملة «الانتصار للحياة»

من جانبه، أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المرجعية الدولية لحقوق الإنسان حسمت في موضوع إلغاء عقوبة الإعدام بصفة نهائية منذ عقود، مشيرا في هذا الصدد إلى مختلف الإعلانات والاتفاقيات والقوانين الدولية التي انتصرت للحق في الحياة.

وشدد محمد الصبار على أن أحد الرهانات الكبرى التي على المغرب مواجهتها هي العمل على إلغاء الإعدام من المقتضيات التي يضمها كل من القانون الجنائي وقانون العدل العسكري والقانون المتعلق بمكافحة الإرهاب، معلنا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان منخرط في هذا المجال، والتوصيات الصادرة عن الندوة التي نظمها حول موضوع الإعدام تؤكد هذا المنحى.

من جهتها أعلنت خديجة الرويسي، منسقة شبكة برلمانيات وبرلمانيون ضد عقوبة الإعدام، أن الشبكة أصبحت تضم في عضويتها 208 برلمانيا وبرلمانية من مختلف الفرق النيابية بتعدد مشاربها السياسية مؤكدة أن الشبكة ستعمل على اعتماد نص تشريعي لإلغاء عقوبة الإعدام والدفع بذلك في اتجاه تفعيل المقتضيات الدستورية والانضمام والتصديق على كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وعلى رأسها البروتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمصادقة على اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية.

المغرب يعمل منذ مدة طويلة على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها

كتبت صحيفة (إل ديا) الكانارية، السبت الماضي، أن المغرب يعمل منذ مدة طويلة على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها من خلال إحداث لجان جهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجموع التراب الوطني، ولاسيما في العيون والداخلة.

وفي مقال حول القرار 2099 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي مدد ولاية بعثة (المينورسو) دون أن يغير من طبيعتها، أكد الصحفي رامون مورينو على «فعالية» الدبلوماسية المغربية التي نجحت في الوقوف في وجه المقترح القاضي بتوسيع مهمة بعثة (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية.

وأضاف أن «الأمر يتعلق بنجاح المغرب، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، في الدفاع عن المصالح المقدسة للأمة» والتي تؤكد على المكانة الهامة التي تحتلها المملكة على الساحة المغاربية والعربية والدولية، مشيرا إلى أن «أكبر الخاسرين في هذه القصة المفبركة هم الجزائر والبوليساريو ومختلف المنظمات غير الحكومية التي دعمت هذه المسرحية بالدفاع عن ما لا يجوز الدفاع عنه».

وتطرق الصحفي أيضا إلى العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، التي قال إنها تعززت منذ الزيارة الأخيرة التي قام بها وفد مغربي هام إلى واشنطن.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

مناهضو الإعدام يطالبون باحترام الحق الدستوري في الحياة بإلغاء العقوبة

تتمة ص 1

■ فاطمة الزهراء جبور

مشددا على أن "الاعدام يندرج ضمن اصناف التعذيب المحدث للآلام والمفضي للموت وهي عقوبة مشينة من حيث الطرق واشكال التنفيذ"، مما جعل "المرجعية الدولية تحسم الموضوع منذ مدة وذلك تعزيزا للكرامة الإنسانية والحق في الحياة كحق مقدس ومطلق وغير خاضع لتقنين أو مساس"، يضيف الصبار.ومن جهته عبر عبد الرحيم الجامعي، في مداخلة خلال الجمع العام للائتلاف المنعقد السبت الماضي الذي نظمه بالرباط تحت شعار "الحق في الحياة ملك للإنسانية" ، عن أسفه الشديد على أن المغرب "لازال يتحفظ لأنه أخيرا لم يصوت على مقرر إيقاف العقوبة الذي عرض للمرة الثالثة في الأمم المتحدة في شهر دجنبر "2012، وذلك في ظل إلغاء أكثر من 111دولة لإعدام فعليا، معتبرا أن هذه العقوبة هي "من أبشع العقوبات في العالم وهي تعذيب و عقوبة وحشية، و هي عقوبة تناهضها الإنسانية جمعاء"، ليسترسل "القضاء لا يقتل، لأن القانون لا يقتل، ولأن الدول لا تقتل أهلها ومواطنيها"، ثم إن "القتل لا يساوي القتل، الإجرام لا يساوي الإجرام المتستر تحت غطاء الدولة وتحت غطاء القضاء"، .ومن ناحية أخرى وصف عبد الرزاق روان، الكاتب العام للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، عقوبة الإعدام أنها من "أكثر المشاهد إيلاما وأنها عقوبة قاسية وغير إنسانية"، وأنها "أقسى عقوبة تسلط باسم القانون، وهي اخلال بالحق الأساس لكل إنسان وهو الحق في الحياة" خصوصا أن "مثل هذه العقوبة لم تنجح على الإطلاق في ردع الجريمة او الوقاية منها فضلا على انها عقوبة استثنائية تتعارض مع روح الكرامة الإنسانية"، يضيف روان الذي سجل بدوره تكريس المواثيق الدولية لحقوق الإنسان حماية شمولية وكونية واسعة لحقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في الحياة باعتباره من أهم حقوق الإنسان الأساسية التي تفرعت عنه باقي الحقوق وبدونه لا مجال للحديث عن باقي الحقوق .وفي أعقاب ذلك دعا نائب الإئتلاف الدول ضد عقوبة الإعدام، رفاييل هازان، مناهضي عقوبة الإعدام إلى الإبتسام بالرغم من أنهم يحاربون أبشع الجرائم، لأنهم يطالبون بالحياة معبرا في أمله الشديد أن يكون المغرب البلد العربي التالي الذي يسحب هذه العقوبة من قانونه الجنائي خصوصا في ظل الدستور الجديد الذي ينص على ضمان الحق في الحياة في مادته العشرين.

مناهضو الإعدام يطالبون باحترام الحق الدستوري في الحياة بإلغاء العقوبة

457/11

■ ف. الزهراء جبور

طالب الإئتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام الحكومة المغربية بالتراجع عن هذه العقوبة وسحبها نهائيا من القانون الجنائي وتعويضها بعقوبات أخرى أكثر إنسانية.

وفي هذا السياق، ندد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بهذه العقوبة معتبرا أنها "عقوبة وحشية تعد انتقاما وليس بعقاب بمفهوم القوانين العقابية المعاصرة".

■ تتمة ص 3

حقوقيون ومسؤولون رسميون يجمعون على وحشية عقوبة الإعدام

الصبار: الإعدام عقوبة مشينة تعد انتقاما وليست عقابا قانونيا

الرباط: عبد الحق العضيمي

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إن الإعدام عقوبة مشينة من حيث الطرق وأشكال التنفيذ، كالرجم والخنق بالغاز وقطع الرأس، وغيرها، وعقوبة وحشية، تعد انتقاما وليس عقابا بمفهوم القوانين العقابية المعاصرة وهي نوع من القتل باسم الدولة وباسم المقدس، مبرزا، خلال الجمع العام للائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام الذي نظم أول أمس السبت بالرباط أن المرجعية الدولية حسمت في موضوع هذه العقوبة، منذ مدة، وذلك تعزيزا للكرامة الإنسانية والحق في الحياة كحق مقدس ومطلق وغير خاضع للتقنين أو المساس. وقال في هذا السياق إن «جميع الداعين لمناهضة هذه العقوبة يجمعون على أسباب ودواعي الإلغاء»، معتبرا أن الإعدام يندرج ضمن أصناف التعذيب المحدث للآلام والمفض للموت».

ومن جهته، قال عبد الرحيم الجامعي، منسق الائتلاف المغربي لإلغاء عقوبة الإعدام،

إن «الشرائع تقول لا لعقوبة الإعدام، ومن يدافعون عن هذه العقوبة، فليأتوا ببراهينهم، لنظهر لهم أنهم مخطئون، لأن القضاء لا يقتل، وأن القانون لا يقتل، وأن الدول لا تقتل أهلها ومواطنيها، فالقتل لا يساوي إلا القتل.» مضيفا أن هذه العقوبة هي « أبشع

العقوبات في العالم، وأكثرها وحشية».

وأعرب الجامعي، عن أسفه الشديد من أن المغرب لازال يتحفظ على إلغاء هذه العقوبة من القانون الجنائي، وقال في هذا السياق إن «المغرب لم يصوت على مقرر وقف عقوبة الإعدام، الذي عرض للمرة الثالثة في الأمم المتحدة في شهر دجنبر 2012، لكن رغم هذا الاعتراض لازالت عزيمتنا قوية، ولازلنا نقول كفى من استصدار أحكام الإعدام.»

وتساءل الجامعي عن السبب الذي يقف خلف عدم تنفيذ الإعدام منذ 1993، وقال في هذا الصدد « لا ندري ما السبب هل هو دبلوماسي أم سياسي؟ ولكننا نخاف من أن يأتي يوم لنفاجأ على أن الإعدام نفذ وأن أحد المحكومين نفذت في حقه هذه العقوبة.»

وختم الجامعي تدخله بالقول «لننتصر جميعا للحياة...ومن أجل الحياة أنتم موجودون معنا»، معتبرا أن المدافعين عن عقوبة الإعدام مخطئون.

من جهته، اعتبر عبد الرزاق روان، الكاتب العام للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان أن هذه العقوبة تعد في الفكر الدولي الحقوقي من أكثر المشاهد إيلاما، وأنها عقوبة قاسية وغير إنسانية ومهينة، فضلا عن أنها عقوبة استثنائية تتعارض مع روح الكرامة الإنسانية ، إن «إعدام نفس بشرية تظل أقسى عقوبة تسلط باسم القانون وهي اخلال بالحق الأساس لكل إنسان وهو الحق في الحياة»، مضيفا أن مثل هذه العقوبة لم تنجح على الإطلاق في ردع الجريمة أو الوقاية منها.

يشار إلى أن اللقاء حضره سفراء ، فرنسا والنرويج والسويد والسفير رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي بالرباط إلى جانب العديد من السياسيين والحقوقيين المغاربة والأجانب من المناهضين لعقوبة الإعدام.

رائحة الانحياز الأعمى

كما هي عادتها في تناول الموضوعات "الحساسة"، مثل التظاهرات التي عرفتها بعض الأماكن في الأقاليم الجنوبية بالصحراء، فإن رائحة الانحياز الأعمى لكل ما قالته منظمة "أمنستي أنترناسيونال" ، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان – فرع العيون ، ووكالة الأنباء الفرنسية، وأمينتو حيدر و" رباعتها" ، تفوح في مقال موقع "لكم " بالفرنسية ،شقيق موقع " لكم " بالعربية من الرضاعة.
لا شيء غبر الطعن : طعن في بلاغات وزارة الداخلية ؛ طعن في تقارير الوفد الصحفي المغربي الذي اتهمته بنقل "الرواية الرسمية " ؛ طعن فيما رواه مواطنون بالعيون وغيرها ، وطعن أيضا فيما شاهده ملايين المغاربة من أقصى شمال المملكة إلى أقصى جنوبها في مختلف وسائل الإعلام .
هل علينا أن نصدق روايات " لكم" المعربة والمفرنسة ، وروايات "أ ف ب"، وتقارير "أمنستي أنترناسيونال " ، وفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالعيون ، ونقبل بمغالطاتهم المكشوفة لكي نكون مواطنين فضلاء ؟
مقال " لكم" المفرنس تحدث عن كل شيء لكي لا يقول أي شيء : تحدث عن الزيارة التي وصفها ب"الموجهة" لوسائل الإعلام الوطنية ، وغفل عن الزيارة الموجهة بحق وحقيق التي نظمتها أمينتو حيدر و" رباعتها " لوفد " أمنستي". تحدث عن الجرحى في صفوف المتظاهرين، وتجاهل الجرحى في صفوف رجال الأمن، تحدث عن استفزاز قوات الأمن للمتظاهرين بينما لم ينبس ببنت شفة عن الاستفزاز الواضح الذي قام به المتظاهرون ؛ وتحدث عما وصفه بالعنف المفرط الذي قام به رجال الأمن ، ولم يقل كلمة واحدة عن العنف الذي جوبهوا به من طرف من خرجوا إلى الشارع ليس للتظاهر الحضاري كما تم الترويج له ، بل ليعيثوا فسادا في الأرض. أكثر من هذا تحدث الموقع المذكور في بداية المقال عن مائة متظاهر لينتقل بعد عدة سطور إلى عدة مئات من المتظاهرين.
وهو في كل هذا يعتمد اعتمادا أعمى على ما رددته أمينتو حيدر لمنظمة "أمنستي" ولفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالعيون ، بل يزكيه بدون أدنى تمحيص أو انتباه ولا نقول الموضوعية ،فالموقع المذكور، بشقيه المعرب والمفرنس، أبعد عن الموضوعية بعد السماء عن الأرض. في نفس الوقت يقدم وصفا للوضع بعيون آخرين لا ترى إلا ما تريد وتضرب صفحا عما لا تريد.
قمة البؤس في النفاق تتجلى في قول فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالعيون أنه لم يشاهد جرحى في صفوف قوات الأمن ،لكنه شاهد هذه القوات تعنف متظاهرين. بالله عليكم، كيف سيكون تقرير الجمعية الذي لم يشاهد شيئا علما أن للجمعية عيونها في عين المكان ؟ وكيف غاب عن الجمعية ،على سبيل المثال، عدم الإشارة إلى تمثيلية " نزع سراويل" نساء صحراويات، وهتك الأعراض في تظاهرة سابقة ؟ ولماذا لم تقدم هي وغيرها نصف دليل وليس دليلا كاملا عن هذه المزاعم ؟
ويختم موقع "لكم" المفرنس بالقول بصيغة التأكيد، وبنوع من التخويف المبطن للمغاربة ، بأن "أمنستي" ستنشر تقريرا مفصلا حول الصحراء بعد أن أنهت "العمل الميداني وقامت بالتحقيقات الضرورية ." بينما قالت أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وحدها التي قدمت تقريرا حول الأحداث، وعابت على المجلس الوطني لحقوق الإنسان صمته. وبماذا سيفيدكم تقريرهذا الأخير مادام أنكم لن تصدقوا كلمة واحدة فيه، وتثقون في مصادر وروايات دعاة الانفصال القادمة من وراء الحدود وتنقلوها حرفيا حتى بدون تحرير صياغتها الركيكة؟
أما العمل الميداني الذي قامت به "أمنستي ، فتم في منزل أمينتو حيدر و" رباعتها "، والنتيجة معروفة سلفا : تقارير ملغومة تفضح انحيازها الأعمى .

محمد الصبار: انتهاكات حقوق الإنسان ليست سياسة ممنهجة وما يحدث في الصحراء لا يختلف عن باقي المناطق

انتقد الأمين العام للمجلس الوطني محمد الصبار تركيز التقارير الحقوقية الدولية على الانتهاكات الحقوقية التي قد تقع في الصحراء.
وأوضح خلال جلسة استماع داخل لجنة العدل والتشريع حقوق الإنسان بمجلس النواب الأربعاء أن ما يجري من تجاوزات حقوقية في الأقاليم الجنوبية لا يختلف عما يجري في مدن الجنوب أو الشمال. وأكد أن هذه التجاوزات لا تشكل سياسة ممنهجة بل "انفلاتات" نادرة.

وفند الصبار نفى ما ورد في تقرير مركز روبرت كنيدي. وأوضح أن هذا المركز ادعى إعدام شرطي للمواطن الصحراوي سعيد دنبر في حين أن الأمر يتعلق بجريمة قتل تم الحكم على مقترفها ب15 سنة بتهمة القتل الخطأ.

الصبار يدعو المحكومين بالإعدام للطعن فيه دستوريا

الوطن24: نصح محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المحكومين بالإعدام أو من سيتم الحكم عليهم مستقبلا به الطعن في الحكم.

الرئيس السابق لمنتدى الحقيقة والإنصاف أوضح خلال الجمع العام للائتلاف المغربي لمناهضة عقوبة الإعدام الذي نظم صباح أمس السبت بالرباط، أن الفصل 20 الدستور يؤسس لإجراءات الطعن الدستوري ضد أي حكم قضائي يصدره قضاة وزارة الرميد موضحا بالقول أن القانون التنظيمي الذي قدم المجلس الوطني بشأنه مذكرة رفعها إلى الملك محمد السادس من شأنه أن يسمح للمحكومين بشبح الموت بالتعرض على ذلك لدى المحكمة الدستورية بدعوى أنه يتناقض مع الفصل 20 من الدستور والذي يدعو للحفاظ على الحياة.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

الصبار: الإعدام يندرج ضمن أصناف التعذيب المحدث للآلام والمفضي إلى الموت

مناهضو عقوبة الإعدام يطالبون الحكومة بتفعيل إلغائها من القانون الجنائي

الرباط: أنس رضوان 14512

بحضور كل من سفراء فرنسا والنرويج والسويد، ورئيس مفوضية الاتحاد الأوربي بالرباط، إلى جانب العشراب من السياسيين والحقوقيين المغاربة والأجانب من المناهضين لعقوبة الإعدام، طالب الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعلام الحكومة المغربية بالتراجع عن هذه العقوبة، وسحبها نهائيا من القانون الجنائي وتعويضها بعقوبات أخرى أكثر إنسانية، وذلك أول أمس (السبت) خلال جمعه العام الذي نظمه بالرباط تحت شعار «الحق في الحياة ملك للإنسانية».

هذا وقد أبدى عبد الرحيم الجامعي في مداخلة له بالجمع، أسفه الشديد على أن المغرب «لازال يتحفظ لأنه أخيرا لم يصوت على مقرر إيقاف العقوبة الذي عرض للمرة الثالثة في الأمم المتحدة في شهر دجنبر 2012»، وذلك في ظل إلغاء أكثر من 111 دولة لعقوبة الإعدام فعليا، معتبرا أن هذه العقوبة هي «من أبشع العقوبات في العالم، وهي عقوبة وحشية تناهضها الإنسانية جمعاء» ليسترسل «القضاء لا يقتل، لأن القانون لا يقتل، لأن الدول لا تقتل أهلها ومواطنيها»، ثم إن «القتل لا يساوي القتل، الإجرام لا يساوي الإجرام المتستر تحت غطاء الدولة وتحت غطاء القضاء»، يشدد الجامعي الذي قال إن «عقوبة الإعدام موجودة منذ شريعة حمورابي وهي موجودة وبقيت مع بناء الإنسانية والحضارات، لكن حضارة القرن 21 بدأت تقول لا للإعدام ولننتصر جميعا للحياة».

من جهته، ندد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بهذه العقوبة معتبرا أنها «عقوبة وحشية تعد انتقاما وليست عقابا بمفهوم القوانين العقابية المعاصرة»، مشددا على أن «الإعدام يندرج ضمن أصناف التعذيب المحدث للآلام والمفضي للموت وهي عقوبة مشينة من حيث الطرق وأشكال التنفيذ، الرجم أو الخنق بالغاز أو قطع الرأس إلى غير ذلك»، مما جعل «المرجعية الدولية تحسم الموضوع منذ مدة وذلك تعزيزا للكرامة الإنسانية والحق في الحياة كحق مقدس ومطلق وغير خاضع لتقنين أو مساس»، يضيف الصبار.

وفي نفس السياق، وصف عبد الرزاق روان، الكاتب العام للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، عقوبة الإعدام أنها من «أكثر المشاهد إيلاما وأنها عقوبة قاسية وغير إنسانية»، وأنها «أقسى عقوبة تسلط باسم القانون، وهي إخلال بالحق الأساس لكل إنسان وهو الحق في الحياة»،خصوصا أن «مثل هذه العقوبة لم تنجح على الإطلاق في ردع الجريمة أو الوقاية منها فضلا عن أنها عقوبة استثنائية تتعارض مع روح الكرامة الإنسانية»، ويضيف روان الذي سجل بدوره تكريس المواثيق الدولية لحقوق الإنسان حماية شمولية وكونية واسعة لحقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في الحياة باعتباره من أهم حقوق الإنسان الأساسية التي تفرعت عنه باقي الحقوق وبدونه لا مجال للحديث عن باقي الحقوق .وفي أعقاب ذلك، دعا نائب الائتلاف الدولي ضد عقوبة الإعدام، رفاييل هازان، مناهضي عقوبة الإعدام إلى الابتسام بالرغم من أنهم يحاربون أبشع الجرائم، لأنهم يطالبون بالحياة. معبرا عن أمله الشديد في أن يكون المغرب البلد العربي التالي الذي يسحب هذه العقوبة من قانونه الجنائي، خصوصا في ظل الدستور الجديد الذي ينص على ضمان الحق في الحياة في مادته العشرين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الجمع العام عرف بالإضافة إلى مداخلات الحقوقيين عرض مسرحية لشباب منظمة العفو الدولي فرع المغرب، تجسد «خطورة عقوبة الإعدام» باعتبار أنها عقوبة لا رجعة فيها، «مما يفتح الباب أمام إمكانية قتل أنفس بغير حق وذلك استحضارا لمجموعة من الأحكام القضائية القاسية التي تصدر في حق أناس يظهر الوقت والقانون أنهم أبرياء مما نسب إليهم».

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

وفد حقوقي يزور قرية أيت واحي والوديع يجهش بالبكاء

سلطات الخميسات تتكفل بإصلاح قبر إدريس بنزكري

145/14

الخميسات، عبد السلام أحيزون

الوفد الحقوقي رفقة اسرة بنزكري أمام قبر الراحل بعد إصلاحه

حل وفد يمثل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط- القنيطرة، عشية الخميس الماضي، بقرية أيت واحي ضواحي الخميسات، مسقط رأس الراحل الحقوقي إدريس بنزكري، بغرض زيارة قبره الذي تعرض للتكسير والنبش والتخريب، خاصة على مستوى الشاهد الذي يحمل اسمه.

وصادفت الزيارة التي عرفت حضور أسرة الراحل الصغيرة، وتمت خلالها تلاوة آيات من القرآن الكريم والدعاء للراحل مع ذكر خصاله وما قام به عندما كان على رأس هيأة الإنصاف والمصالحة، فضلا عما تحقق في عهد بنزكري من مكتسبات مهمة على مستوى حقوق الإنسان. (صادفت الزيارة ذاتها)، وجود عمال يقومون ببناء الشاهد الجديد لقبر الحقوقي الراحل، وبإصلاح ما تم تخريبه بقبر المرحوم بنزكري، وذلك بتعليمات من السلطات الإقليمية بعمالة الخميسات.

من جانبها، قامت النائبة البرلمانية خديجة الرويسي وصلاح الوديع، الأربعاء الماضي، بزيارتين منفردتين إلى قبر المرحوم إدريس بنزكري، إذ شوهد صلاح الوديع لوحده وهو يجهش بالبكاء أثناء دعوته للمرحوم، معربا عن تأثره البالغ بواقعة الاعتداء على قبر زميله في الجهاد (الحقوقي).

إلى ذلك، خلف خبر تكسير ونبش قبر الراحل إدريس بنزكري ابن مدينة تيفلت، ردود أفعال استنكارية وتذمرا في الأوساط المحلية والإقليمية والوطنية، فضلا عن تساؤلات عمن له مصلحة في تخريب قبر بنزكري، ولماذا في هذه الظرفية بالذات؟

من جهته، سجل الفرع الإقليمي لمركز حقوق الناس بالخميسات، إثر تعرض قبر المناضل الحقوقي الكبير إدريس بنزكري، للعبث والتخريب، وتبعا لما لحقه من اعتداء يحمل كل معاني الخبث والحقد، واستحضارا للدور المحوري الذي لعبه المرحوم في إذكاء الفكر الحقوقي وطنيا ودوليا، ووفاء للتاريخ النضالي الكبير لهذا الرمز»، يؤكد الفرع «إدانته الشديدة لهذا الفعل الجبان، الذي يضرب في العمق الموروث النضالي للمغرب، والذي يمس شعورنا كحقوقيين أوفياء لأرواح شهداء متشبعين بالبناء الديمقراطي الحداثي التقدمي».

هذا، وعبر الفرع الإقليمي للمركز ذاته، في بيان موجه إلى الرأي العام المحلي والوطني، تتوفر «الأخبار» على نسخة منه، (عبر) عن استهجانه لكل من سولت له العبث بمقابر الأموات عموما، ومقابر المناضلين خصوصا، معتبرا «أن هذا السلوك ينم عن جبن وفكر غادر لا يقوى على المجابهة الفكرية وإرهاب من نوع جديد».

وشدد البيان ذاته على ضرورة فتح تحقيق صارم وسريع في الحادث، لمعاقبة المتسببين في هذا الفعل المستفز، مع دعوة كل المسؤولين لتحمل مسؤوليتهم في حماية حرمة المقابر وإعادة بناء قبر المرحوم بنزكري، بما يليق به وبتاريخه وشخصيته التي أثرت في بناء تاريخ المغرب المعاصر، إلى جانب التأكيد على العزم للمضي على خطى المرحوم بنزكري، نحو تحقيق المزيد من المكتسبات الحقوقية.

الفضاء المدني يجمع بين أطياف المجتمع المدني في ورشة فكرية

نظم الفضاء المدني بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، صباح يوم الأحد 05 ماي 2013، بمركز تين هينان بتيزنيت ،ورشة فكرية عن "السياسات العمومية حول المجتمع المدني: أية مقاربة للاشتغال؟" ، حضر هذا اللقاء أطر وفعاليات المجتمع المدني بإقليم تيزنيت ، إلى جانب رجال القانون والحقوق .و تضمن برنامج الورشة جلستين، تمحورت الأولى التي ترأسها سعيد رحيم ، بمداخلة عن "السياسات المقارنة حول المجتمع المدني، تجارب دولية" للأستاذ الباحث . حسن المنقوش ، و المداخلة الثانية "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، بين تصورات الحكومة وتطلعات الفاعل المدني"للأستاذ إسماعيل الحمراوي وهو رئيس منتدى الشباب المغربي/

أما الجلسة الثانية فترأسها الأستاذ حفيظ الركيبي حول "مقومات الحوار الوطني حول المجتمع المدني، وحقوقه ومسؤولياته" للأستاذ. عبد العالي مستور – رئيس منتدى المواطنة ،والمداخلة الأخيرة حول" المجتمع المدني، بين السقف الدستوري والتدابير الحكومية" للأستاذ رشيد كديرة وهو أستاذ جامعي بكلية الحقوق بأكادير، وختمت الورشة بمناقشة مستفيضة حول كل ما ورد في المداخلات .

الفضاء المدني يجمع بين أطياف المجتمع المدني في ورشة فكرية

نظم الفضاء المدني بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، صباح يوم الأحد 05 ماي 2013، بمركز تين هينان بتيزنيت ،ورشة فكرية عن "السياسات العمومية حول المجتمع المدني: أية مقاربة للاشتغال؟" ، حضر هذا اللقاء أطر وفعاليات المجتمع المدني بإقليم تيزنيت ، إلى جانب رجال القانون والحقوق .و تضمن برنامج الورشة جلستين، تمحورت الأولى التي ترأسها سعيد رحيم ، بمداخلة عن "السياسات المقارنة حول المجتمع المدني، تجارب دولية" للأستاذ الباحث . حسن المنقوش ، و المداخلة الثانية "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، بين تصورات الحكومة وتطلعات الفاعل المدني"للأستاذ إسماعيل الحمراوي وهو رئيس منتدى الشباب المغربي/

أما الجلسة الثانية فترأسها الأستاذ حفيظ الركيبي حول "مقومات الحوار الوطني حول المجتمع المدني، وحقوقه ومسؤولياته" للأستاذ. عبد العالي مستور – رئيس منتدى المواطنة ،والمداخلة الأخيرة حول" المجتمع المدني، بين السقف الدستوري والتدابير الحكومية" للأستاذ رشيد كديرة وهو أستاذ جامعي بكلية الحقوق بأكادير، وختمت الورشة بمناقشة مستفيضة حول كل ما ورد في المداخلات .

الفضاء المدني يجمع بين أطياف المجتمع المدني في ورشة فكرية

نظم الفضاء المدني بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، صباح يوم الأحد 05 ماي 2013، بمركز تين هينان بتيزنيت ،ورشة فكرية عن "السياسات العمومية حول المجتمع المدني: أية مقاربة للاشتغال؟" ، حضر هذا اللقاء أطر وفعاليات المجتمع المدني بإقليم تيزنيت ، إلى جانب رجال القانون والحقوق .و تضمن برنامج الورشة جلستين، تمحورت الأولى التي ترأسها سعيد رحيم ، بمداخلة عن "السياسات المقارنة حول المجتمع المدني، تجارب دولية" للأستاذ الباحث . حسن المنقوش ، و المداخلة الثانية "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، بين تصورات الحكومة وتطلعات الفاعل المدني"للأستاذ إسماعيل الحمراوي وهو رئيس منتدى الشباب المغربي/

أما الجلسة الثانية فترأسها الأستاذ حفيظ الركيبي حول "مقومات الحوار الوطني حول المجتمع المدني، وحقوقه ومسؤولياته" للأستاذ. عبد العالي مستور – رئيس منتدى المواطنة ،والمداخلة الأخيرة حول" المجتمع المدني، بين السقف الدستوري والتدابير الحكومية" للأستاذ رشيد كديرة وهو أستاذ جامعي بكلية الحقوق بأكادير، وختمت الورشة بمناقشة مستفيضة حول كل ما ورد في المداخلات .

آسفي تناقش التطورات الأخيرة لملف الصحراء المغربية على ضوء القرار الأممي الأخير لابريل 2013

سبق أن أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف أبريل 2013، صيغة في مشروع قرار 2013 لمجلس الأمن توصي بتوسيع ولاية بعثة المينورسو في الصحراء لتشمل مراقبة حقوق الإنسان.كما أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في الصحراء والمقدم إلى أعضاء مجلس الأمن في أفق المصادقة على قرار تمديد ولاية بعثة المينورسو لسنة أخرى في الصحراء المؤرخ في 8 أبريل 2013، ورغم إقراره بمجهود المغرب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، ورغم إشادته بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في الأقاليم الجنوبية في حماية والنهوض بحقوق الإنسان، إلا أن ذلك لا يغني بحسب التقرير عن الحاجة إلى رصد مستقل وحيادي وشامل ومستمر لحالة حقوق الإنسان في كل من الصحراء ومخيمات تندوف.ولمواجهة الموقف الأمريكي المفاجئ، استنفرت الدولة المغربية،كل جهودها الديبلوماسية أمام الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أجل ثنيها عن إقرار أي توسيع لولاية المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، حيث عبر المغرب بوضوح عن رفضه المطلق لهذا المشروع باعتباره يمس بالسيادة المغربية ، ويضرب في العمق كل المساعي الرامية إلى حل سياسي متوافق عليه بين طرفي النزاع.وعلى المستوى الداخلي تعبأ كل الفاعلين السياسيين والنقابيين والمدنيين وكل التنظيمات الممثلة للمجتمع المغربي، وعبروا عن رفضهم القاطع لكل توسيع لصلاحيات المينورسو خارج ما هو محدد لها في المادة 6 من ميثاق الأمم المتحدة،

على اعتبار أن إقرار مثل هذا المشروع من شأنه تفجير الوضع في المنطقة بما يهدد الأمن والسلم في المغرب الكبير وفي شمال إفريقيا مع ما لذلك من انعكاسات على المجتمع الدولي كذلك.

وقد استطاع المغرب أن يحقق نصرا ديبلوماسيا، بإقرار مجلس الأمن قراره المؤرخ في 25 أبريل 2013 بتمديد ولاية بعثة المينورسو في الصحراء، بدون الإشارة إلى أي توسيع في صلاحياتها لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، وذلك بعد تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن مقترحها السابق بعدما أبدت روسيا والصين وفرنسا وإسبانيا عدم اقتناعها بهذا المقترح.

وبذلك فقد طرح ملف الصحراء، في تطوره الأخير، من جديد النقاش حول دور الآلة الديبلوماسية المغربية في هذه القضية، وكذا دور الفاعل الحزبي والنقابي ومنظمات المجتمع المدني في الدفاع عن هذا الملف.

ومواكبة منها لهذا الملف، وتفعيلا للأدوار الأساسية المنوطة بالباحث الأكاديمي والفاعل المدني، في تنشيط النقاش العمومي حول القضايا الوطنية الكبرى، نظمت الكلية المتعددة التخصصات بأسفي، بشراكة مع فيدرالية الجمعيات بأسفي، يوما دراسيا في موضوع :

" تطورات ملف الصحراءعلى ضوء مستجدات القرار الأممي "

وتمحورت أشغال هذا اليوم الدراسي حول المحاور التالية:

مداخلة : **التقرير الأممي الأخير حول الصحراء وآفاق تدبير الملف**

ذ.سعيد خمري : مدير مجموعة الأبحاث والدراسات حول الديمقراطية المحلية والحكامة

مداخلة **تطورات ملف الصحراء وتداعيات الأزمة**

ذ. عبد اللطيف بكور : أستاذ القانون الدستوري

مداخلة : **دور المجتمع المدني ورهانات الدبلوماسية الموازية حول ملف الصحراء**

ذ. عبد الكبير اجميعي : رئيس فيدرالية جمعيات آسفي

مداخلة : **ملف الصحراء بين هوية الدولة وإشكالات المشروع المجتمعي**

ذ.مصطفى الصوفي : أستاذ العلوم السياسية

مداخلة: **تدبير الملف الحقوقي في الصحراء بين الآليات الوطنية والآليات الدولية لحقوق الإنسان**

ذ. عبد القادر أزريع : عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط القنيطرة .

وقد أعطى انطلاقة اليوم الدراسي الأستاذ "الحسان بومكرض" عميد الكلية المتعددة التخصصات بآسفي الذي أوضح أن لقاء اليوم يأتي على إثر التوصية الأمريكية حول توسيع مهمة البعثة الأممية في الصحراء المغربية لمراقبة احترام حقوق الإنسان ، وما رافق ذلك من ردود الفعل ، لتسليط الضوء على تفاعلات وتطورات ملف الصحراء المغربية ، بغية تحصين مغربية صحرائنا والحسم في السيادة على هذا الجزء من التراب المغربي ، إلى جانب الاندماج الكامل في المجتمع الدولي . مذكرا بأن مشروع التوصية الأمريكية ، لا يجد له من سند في القانون الدولي ، ذلك ، لكون هذا المشروع يتعارض مع مفهوم سيادة الدول ، المبدأ المتأصل في القواعد والأعراف الدولية .

ولعل سحب الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع التوصية ،يقول السيد العميد ، تظافرت فيه جهود كبيرة ومتعددة . ونحن اليوم مطالبون في إطار الدبلوماسية الموازية بالعمل على إقناع المجتمع الدولي بعدالة قضيتنا ، وبأهمية مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية .. بمعنى أن المغرب مدعو لتغيير نظرة المجتمع الدولي باعتماد استراتيجية جديدة تكفل له نجاعة وجدوى مقترحه في جلب الأمن والاستقرار للمنطقة..آملا أن تتمخض على لقاء اليوم نتائج طيبة تفاديا لأي معركة قادمة، خاصة في مرحلة تقديم التقرير الأممي المقبل سنة 2014 ،أو تقرير اتحاد البرلمان الأوروبي في دورته القادمة.. مما يتطلب منا ، يشير المتحدث ذاته ، رص الصفوف والمزيد من الوعي بعدالة قضيتنا وكذا التعبئة الشاملة لرفض أي مشروع لا يحفظ للمغرب سيادته الكاملة على كافة التراب الوطني من طنجة إلى لكويرة ..

من جهته أوضح نبيل المودن في كلمة فيدرالية الجمعيات بآسفي أن اللقاء الدراسي والذي يندرج في إطار التعريف والتعبئة لقضية الصحراء المغربية في ضوء المستجدات الأخيرة لمجلس الأمن يعتبر لحظة تاريخية للتأمل والتفكير والتفاعل حول إحدى القضايا الوطنية الكبرى التي تسترعي بانشغال واهتمام متزايدين من طرف المغاربة من شمال المغرب إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه .داعيا إلى الارتقاء بالنقاش العمومي والمتمحور حول قضيتنا الوطنية إلى مستويات أفضل تتيح لكل الفاعلين والفاعلات التعبير عن رفضهم لأي قرار أو مقترح يمس بالسيادة المغربية ..مبرزا من جهة أخرى أن المجتمع المدني الوطني عاقد العزم على مواصلة ما حققه المغرب من إصلاحات دستورية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وضمان الحريات وبناء صرح دولة الحق والقانون..مذكرا بالاستثناء المغربي ، في ضوء التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية ، والذي تجلى في في معالجة قضاياه الداخلية من خلال حوار مجتمعي واسع بناء وفاعل شاركت فيه كل مكونات المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية وإرساء دولة الحق والقانون ..

في حين تناول عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لآسفي ومراكش الأستاذ منير الشرقي الكلمة باسم اللجنة للتأكيد على أن حيوية موضوع الصحراء تقتضي أن لا يظل انشغالا رسميا بل ينبغي أن يسري النقاش حوله في فضاء الجامعات والمؤسسات والمعاهد العليا ..موضحا في البداية أن المقاربة الحقوقية لملف الصحراء بالنسبة للمغرب قد حققت أربعة مكاسب كبرى :

أولها العدالة الانتقالية حيث يعتبر المغرب من بين الدول القليلة في العالم التي استطاعت أن تطوي صفحة الماضي الأليم وتجبر ضرر ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، محققا مكتسبات يشهد بها المنتظم الدولي والمنظمات الحقوقية .

ثاني المكتسبات هو الاجتهاد التشريعي ، ذلك أن المغرب في إطار تطوير الترسانة الحقوقية صادق على العديد من المواثيق الدولية .

ثالث المكتسبات ، تقييم و تشخيص المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمقاربة التنمية وحول نمط التنمية في الصحراء كان تقييما موضوعيا وتشخيصا علميا ، بحيث للمغرب اليوم الشجاعة بأن يعترف بالمكتسبات التي تحققت بجهة الصحراء وبالاختلالات التي لازالت قائمة .المكتسب الرابع ، يضيف ، وهو الجهوية الموسعة والعرض المغربي الذي يحظى اليوم بموافقة المنتظم الدولي والمتعلق بالحكم الذاتي ، وهو عرض سياسي قدمه المغرب و سيسمح غدا بالاستغلال الأمثل للثروات وبتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة كما سيسمح بتعزيز الديمقراطية المحلية وذلك بتفويض المزيد من الصلاحيات للمجالس المنتخبة ..الأستاذ الشرقي خلص إلى أن هذه العناصر الأربعة تجعل المغرب في وضعية تفاوضية قوية ، مشيرا إلى أن حالة الصحراء اليوم ليست هي محتجزي تندوف علما أن موقف القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لا يستند على عناصر معيارية في الجانب الحقوقي بل ما يحكم مواقفها أحيانا هي رهانات اقتصادية وجيوسياسية .. مختتما كلمته بالإشارة إلى أن فضاء الجامعة هو الفضاء الخصب لمناقشة القضايا الكبرى والمصيرية للوطن..

وبعد الجلسة الافتتاحية تعاقب على منصة العرض الاستاذة المشاركون في اليوم الدراسي الدكتور مصطفى الصوفي والدكتور عبد اللطيف بكور والدكتور سعيد خمري والاستاذ عبد القادر ازريع والاستاذ عبد الكبير اجميعي ولاهمية هذه العروض سنعمل على نشرها تباعا على صفحات الجريدة الاليكترونية بعد استئذان الاساتذة الكرام لتعميم الفائدة وتمكين الباحثين والدارسين من اساتذة وطلبة للاطلاع على الملف القانوني والسياسي والحقوقي والتاريخي والانساني

وقد تم ، في نهاية فعاليات اليوم الدراسي اصدار الكلية المتعددة التخصصات بآسفي بشراكة مع فيدرالية الجمعيات بآسفي والذي دارت رحاه حول موضوع " تطورات ملف الصحراء المغربية على ضوء مستجدات القرار الأممي الأخير، وذلك يوم 02 ماي 2013 والذي تخللته العديد من المداخلات المحيطة بكل تفاصيل وحيثيات وتطورات ملف الصحراء والمتسم كذلك بنقاش واسع وهادئ من قبل مختلف فعاليات الأقاليم الجنوبية والبرلمانية والإعلامية والحقوقية والطلابية علاوة عن الإدارية الذين أثثوا فسيفساء قاعة المؤتمرات بالكلية .

ندلي نحن المشاركون للرأي العام الوطني والدولي بما يلي :

و الذي جاء نصه الكامل كالآتي :

1- ضرورة تكثيف الجهود لإرساء قواعد الجهوية المتقدمة التي أكد عليها الدستور المغربي 2011 .

2- الترافع على المستوى الدولي من خلال الدبلوماسية والدبلوماسية الموازية من أجل حشد دعم وتأييد المنتظم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي .

3- دعم مجهودات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حماية والنهوض بحقوق الإنسان في الصحراء المغربية .

4- ضرورة إقرار الحكومة لاستراتيجية واضحة المعالم في تدبير ملف الصحراء على المستوى الوطني والدولي .

5- ضرورة ترجمة وتنفيذ الحكومة لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المرتبطة بإقرار حقوق الإنسان على مستوى التشريع وكذلك على مستوى السياسات العمومية .

6- ضرورة تنشيط الدبلوماسية الموازية من خلال الأدوار الاستراتيجية والطلائعية للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني .

7- ضرورة انخراط الأحزاب السياسية في تأطير المواطنين والمواطنات بالقضايا الوطنية الكبرى وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية .

8- ضرورة انخراط المجتمع المدني الفعال بقصد التوعية حول القضايا الوطنية وأساسا الإشكالات المتعلقة بملف الصحراء المغربية .

9- أهمية انفتاح الجامعة كفضاء للنقاش العلمي والحواري الهادف حول القضايا الاستراتيجية للمغرب ومنها قضية الصحراء وذلك بتشجيع الدراسات والأبحاث العلمية على هذا المستوى .

10-الدعوة إلى التأسيس لبناء المغرب العربي وفتح الحدود بين المغرب والجزائر ، لأن تدبير ملف الصحراء لابد أن يستحضر بعده المغاربي والاستقرار بشمال افريقيا .

11-دعوة الحكومة للتصديق على كل المواثيق الدولية وكذلك رفعها للتحفظات على بعض البروتكولات .

وتجدر الإشارة إلى أن إعلان آسفي سيترجم إلى اللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية وستبعث نسخا منه إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة وإلى مبعوثه المكلف بملف الصحراء وإلى الاتحاد الأوربي وإلى وسائل الإعلام الوطنية والدولية ..وقد انبثقت عن فعاليات اليوم الدراسي حول الصحراء المغربية لجنة لمتابعة تطورات ملف الصحراء تتكون من أكاديميين وفعاليات وأساتذة باحثين وفعاليات من المجتمع المدني ..

دعوة لفتح نقاش وطني بين مناهضي و مؤيدي الاعدام بالمغرب

دعا عبد الرحيم الجامعي خلال أشغال اليوم الدراسي الذي نظمه الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام طيلة السبت بيوم الرباط بمناسبة انعقاد جمعه العام .إلى فتح نقاش وطني يضم المناصرين لإلغاء عقوبة الإعدام والمدافعين على إبقائها بحيث يقدم كل طرف حججه وبراهينه من أجل القطع بصفة نهائية مع ثقافة حقبة حمو رابي التي كانت تسود قبل 1700 سنة ، والتقدم في مسار ينتصر للحق في الحياة الذي يعد أحد مظاهر القرن الواحد والعشرين.

و قال الجامعي أن هذه النشوة الحقوقية التي يعرفها المغرب لايعكر صفوها سوى استمرار المغرب في التحفظ وعدم التصويت على التوصية الأممية بتجميد تنفيذ عقوبة الإعدام وذلك للمرة الرابعة على التوالي خلال شهر دجنبر الماضي، حسب الجامعي الذي أضاف قائلا " لم يصوت المغرب للمرة الرابعة على التوصية الأممية القاضية بوقف تنفيذ الإعدام هذا علما أنه يعد من بين البلدان التي أوقفت عمليا الإعدام ،إذ لم ينفذ الإعدام منذ 1993 ،وهو قرار غير معروفة خلفياته، فلم يقدم بشأنه أي سبب إن كان دبولوماسيا أو سياسيا.."

ومن جانبه اعتبر محمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان الذي ترأس الجلسة الافتتاحية لهذا اليوم الدراسي ،بأنه حان الوقت لتتحمل الدولة والحكومة مسؤوليتها وتعلق رسميا عقوبة الإعدام في أفق إلغائها نهائيا بالمغرب، وطي صفحة التناقض والتردد الذي طبعت موقفه بهذا الخصوص.

وذكر المتحدث في هذا الصدد بالتقدم الذي أحرزه المغرب في مجال حقوق الإنسان على عدة واجهات، وكذا المستجد الذي حمله الدستور الجديد الذي كرس في الفصل الـ20 مبدأ الحق في الحياة كأول حق من حقوق الإنسان ، مستغربا من عدم انعكاس ذلك على القرار العمومي بحيث لم يوقف بصفة نهائية إصدار الأحكام بعقوبة الإعدام .

واستطرد رئيس المنظمة قائلا"إذا كنا نعتبر إيجابيا وقف تنفيذ الإعدام ،فإن ذلك لايكفي ، لأن سيف ديموقليس،" ويعني به عقوبة الإعدام"،سيبقى مسلطا على رقاب المحكومين به، فضلا عن ما يشكله انتظار التنفيذ في حقهم من عذاب نفسي كبير وعقوبة إضافية..."

ومن جهته أشاد رفائيل شنيل حزان نائب رئيس الائتلاف الدولي ضد عقوبة الإعدام والمدير العام لجمعية "معا ضد عقوبة الإعدام" بالدور الذي قام به الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام وطنيا وإقليميا، إذ بات أحد الفاعلين الأساسيين ضمن الحركة العالمية لمناهضة عقوبة الإعدام ، وذلك بشهادة أممية ،يشير المتحدث.

وأكد بدوره على أهمية الاستراتيجية التي تبناها الائتلاف والتي عنوانها الدفع في اتجاه بناء تكتل وجبهة موحدة تضم جميع مناهضي الإعدام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، للدفع في اتجاه إلغاء عقوبة الإعدام ، خاصة وأن المؤتمر الإقليمي لمناهضة عقوبة الإعدام الذي انعقد قبل أشهر بالعاصمة الرباط ، شكل دفعة قوية أخرى في هذا الاتجاه.

وقدم رئيس الائتلاف الدولي التقدم الحاصل على المستوى العالمي فيما يتعلق بتوسيع لائحة البلدان التي صادقت على التوصية الأممية القاضية بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام ، وكذا الدول التي ألغت هذه العقوبة من تشريعاتها، إذ أن ثلثي بلدان العالم تبنت الإلغاء ، معبرا عن الأمل في أن يكون المغرب البلد الذي سيعلن عنه قريبا كأحد المنضمين إلى لائحة معدمي الإعدام فالقرار يحتاج إلى جرأة وشجاعة سياسية ، يقول المتحدث.

فيما أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المرجعية الدولية لحقوق الإنسان حسمت في موضوع إلغاء عقوبة الإعدام بصفة نهائية منذ عقود ، مشيرا في هذا الصدد إلى مختلف الإعلانات والاتفاقيات والقوانين الدولية التي انتصرت للحق في الحياة"

وشدد على أن أحد الرهانات الكبرى التي على المغرب مواجهتها فيما يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام هي العمل على إلغاء الإعدام من المقتضيات التي يضمها كل من القانون الجنائي و قانون العدل العسكري والقانون المتعلق بمكافحة الإرهاب ، معلنا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان منخرط في هذا المجال ، والتوصيات الصادرة عن الندوة التي نظمها حول موضوع الإعدام تؤكد هذا المنحى، داعيا الهيئات الحقوقية المنضوية في حركة مناهضة عقوبة الإعدام إلى استغلال ما يوفره الدستور الحالي من إمكانيات لإسقاط أحكام الإعدام ووقف تنفيذها .

من جهتها أعلنت خديجة الرويسي منسقة شبكة برلمانيات وبرلمانيون ضد عقوبة الإعدام، أن الشبكة أصبحت تضم في عضويتها 208 برلمانيا وبرلمانية من مختلف الفرق النيابية ، بتعدد مشاربها السياسية ،وأنها ستعمل على اعتماد نص تشريعي لإلغاء عقوبة الإعدام والدفع بذلك في اتجاه تفعيل المقتضيات الدستورية والانضمام والتصديق على كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وعلى رأسها البروتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمصادقة على اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية.

AL BAYANE

Caravane des droits de l'homme à Agadir

1767/12

Incruster la culture des valeurs nobles

C'est dans la liesse et l'engagement que l'initiative de la commission régionale des droits de l'homme a entamé, samedi dernier à Agadir, la première étape de la caravane sous le mot d'ordre : « droits de l'homme… préservation…relance…enrichissement…Notre mission ! ». Ce coup d'envoi solennel auquel ont pris part Driss El Yazami, président du conseil national des droits de l'homme et un imposant parterre de militants, de chercheurs, d'intellectuels, d'acteurs associatifs…ambitionne d'ancrer et de faire propager davantage les valeurs et les principes des libertés et des droits de l'homme. « Nous attelons tous à fédérer nos efforts autour de ces idéaux, à travers diverses activités de sensibilisation et de mobilisation », dira Mohamed Charef, directeur de la commission régionale des droits de l'homme qui, depuis sa nomination à la tête de cette dynamique instance,

ne ménage aucun effort pour donner à cette tâche ardue l'impact et le rayonnement requis. Cette nouvelle action parfaitement coordonnée par l'institution de tutelle sillonnera plusieurs régions du sud marocains. C'est ainsi qu'Agadir a accueilli ce cortège artistique et pédagogique, les 27 et 28 derniers, Tiznit prendra la relève les 5,6 et 7 mai, Tata poursuit le périple les 8et 9 mai, Taroudant enchaine les 10,11 et 12 mai, Chtouka Ait Baha le 1er et le 2 juin, avant de conclure avec Inezgane Ait melloul les 15 et 16 mai. Une innovation qui mérite tous les éloges car elle vise la proximité des activités au grand public. Pour cette première manche qui a débuté pareillement avec des invités de plusieurs pays arabo-africains et journalistes nationaux et étrangers, on profita de cet événement de haute notoriété pour inclure une activité cinématographique documentaire d'envergure dans le programme d'incitation et d'échanges autour de ces vertus des droits de l'homme. A cet égard, un accord a été conclu par les le festival du film documentaire (FIDADOC) et la commission régionale des droits de l'homme, en vertu duquel des conférences, des ateliers et des projections ont lieu pour approfondir la culture des droits de l'homme, notamment chez les jeunes et les enfants, avides de libertés, d'indépendance et de forgement de personnalité. Dan le même ordre d'idées, les participants à cette première phase de la caravane ont eu droit à la visite des stands en plein air d'expositions des documents et des créations manuelles sur la thématique des droits de l'homme, dans le passage d'Ait Souss, près de la chambre de commerce, d'industrie et services d'Agadir.

Saoudi El Amalki

Entretien avec Menouar Alem, ambassadeur et chef de la mission du Royaume auprès de l'Union européenne

Entretien avec Menouar Alem, ambassadeur et chef de la mission du Royaume auprès de l'Union européenne
"Le Maroc et l'UE vont donner une nouvelle impulsion à leur processus de rapprochement et d'intégration"

Alem Menouar a été nommé ambassadeur en 2004 auprès de la Commission des communautés européennes et du Conseil de l'Union européenne. Diplomate averti et connaisseur des relations entre le Maroc et l'Union européenne pour avoir exercé dans plusieurs pays du Vieux Continent et surtout celles qui ont un caractère économique. Il a occupé des postes en France, au Danemark et a été directeur des Affaires européennes au ministère des Affaires étrangères et de la Coopération.
Né en 1955, Menouar est titulaire d'une maîtrise en sciences économiques ainsi que d'une licence en économétrie. Il a effectué un stage de formation aux techniques de négociations commerciales et multilatérales à l'Institut international de l'administration publique.
Un parcours qui en dit long sur l'expérience et la maîtrise du dossier des relations entre l'Union européenne et le Maroc. Il livre à « Libé » dans cet entretien, réalisé à Bruxelles, ses points de vue, ses commentaires, et sa vision sur ses relations et les perspectives d'avenir du partenariat entre les deux parties. Entretien.

Libé: En tant qu'ambassadeur du Maroc auprès de l'Union européenne, quelle évaluation faites-vous des relations entre le Maroc et l'UE ?
Menouar Alem : Le Maroc et l'Union européenne entretiennent des relations de longue date, approfondies et diversifiées. Elles se sont développées à la fois à la faveur de l'intégration européenne et du processus de modernisation institutionnelle, démocratique et économique du Maroc. Les deux partenaires ont toujours démontré une volonté commune de renforcer leurs liens, notamment en instaurant des mécanismes et instruments de coopération afin de multiplier les créneaux de partenariat.
Parties d'un simple accord commercial entre le Maroc et la CEE en 1969, ces relations se sont élargies à un Accord de coopération en 1976, et se sont davantage enrichies et étoffées à la faveur de l'adoption de l'Accord d'association en 1996, du Plan d'action de voisinage en 2005 et de l'octroi au Maroc d'un Statut avancé auprès de l'UE en octobre 2008, répondant ainsi à l'appel de Sa Majesté le Roi à un nouveau cadre contractuel avec l'UE qui aille au-delà de l'accord d'association vers un peu moins que l'adhésion et pour reprendre la réponse de M.Romano Prodi, alors président de la Commission européenne, « tout sauf les institutions ».

Ce choix stratégique opéré par le Maroc dans son ancrage avec l'Europe se poursuit à travers la finalisation du projet du Plan d'action sur le Statut avancé et de l'Accord sur le commerce des services, la conclusion d'un partenariat sur la mobilité et la négociation de l'Accord de libre-échange complet et approfondi dans la perspective d'établir un nouveau lien contractuel ambitieux et mutuellement bénéfique.
Ces relations sans cesse évolutives et tournées vers l'avenir, sont à percevoir, aujourd'hui, dans le cadre du partenariat privilégié, stratégique et multidimensionnel qui unit les deux parties au plus haut niveau et dans tous les domaines d'activités aussi bien politiques qu'économiques, sociales et humaines, tant au niveau bilatéral qu'aux niveaux régional et international.
Au niveau bilatéral: les deux parties entretiennent dans le cadre du Conseil d'association, un dialogue politique régulier et structuré. L'UE est le 1er partenaire commercial du Maroc avec un volume d'échanges de plus de 23,69 milliards € en 2011. Elle est la 1ère source d'investissements étrangers et est la 1ère source en termes d'appui budgétaire aux politiques de développement initiées par le Maroc.
Plusieurs accords jalonnent cette relation dans les domaines de la pêche, de l'agriculture, du transport aérien, du règlement des différends.
Le Maroc a pu accéder également à différents programmes et agences européens jadis réservés quasiment aux seuls membres de l'UE.
A cela s'ajoute une dynamique nouvelle, centrée sur la dimension humaine avec comme objectif d'assurer une meilleure mobilité des personnes, notamment par l'allègement des procédures d'obtention des visas.
Sur le plan régional et international : le Maroc et l'UE entretiennent des rapports de concertation et de coopération de haut niveau dans tous les fora régionaux et internationaux tels que l'UPM, les Nations unies et les organisations affiliées, et ce, sur toutes les questions d'intérêts communs, tels que les droits de l'Homme, l'intégration régionale, la sécurité, le désarmement et la non-prolifération, la lutte contre le réchauffement climatique et la concrétisation des objectifs du Millénaire.
Forts de ces acquis, le Maroc et l'UE sont actuellement dans une phase exploratoire visant à donner une nouvelle impulsion à ce processus de rapprochement et d'intégration qui ira au-delà de l'Accord d'association et consacré par l'aboutissement du plan d'action du Statut avancé.

Les négociations sur l'accord de libre-échange ont repris à Rabat. Qu'attend le Maroc de ce nouvel accord avec l'Union européenne ?

L'Union européenne et le Maroc ont entamé, le 22 avril dernier à Rabat, la première session des négociations en vue de la conclusion d'un accord de libre-échange complet et approfondi entre les deux partenaires (ALECA), moins de deux mois après la visite de M. José Manuel Barroso à Rabat le 1er mars 2013 au cours de laquelle l'annonce officielle de son lancement a été faite.

Le Maroc est le premier pays méditerranéen avec lequel l'UE lance des négociations sur un accord de libre-échange complet et approfondi. L'objectif est de revaloriser l'accord d'association existant, qui a déjà atteint sa phase finale de démantèlement tarifaire, le 1er mars 2012.

Cet accord vise à approfondir les relations économiques existantes dans toute une série de domaines qui ne sont pas encore couverts, tels que:

- Défense commerciale
- Transparence
- Concurrence
- Douane et facilitation des échanges
- Energies liées au commerce
- Obstacles non tarifaires et obstacles techniques au commerce
- Droits de la propriété intellectuelle
- Mesures sanitaires et phytosanitaires
- Services, droits d'établissement et mouvements de capitaux
- Marchés publics
- Commerce et développement durable
- L'accord approfondira les relations économiques dans l'intérêt des citoyens, des entreprises, des sociétés des deux parties. Ce nouveau cadre, plus dynamique et plus concurrentiel, devrait améliorer l'accès au marché, l'environnement des affaires et augmenter substantiellement les investissements directs étrangers au Maroc.

La finalité de ce processus étant l'émergence d'un espace économique commun qui passera nécessairement par la conclusion d'un Accord de libre-échange complet et approfondi, le rapprochement réglementaire avec le marché intérieur de l'UE, le renforcement de la coopération sectorielle et la mise en réseaux dans les domaines du transport, de l'énergie et NTI.

Quel regard portez –vous sur la position de l'UE au sujet de la question du Sahara marocain ?

Toutes les institutions européennes, Commission, Conseil, Comité des régions, Conseil économique et social ont une attitude positive et bienveillante vis-à-vis de notre pays comme en témoigne la Déclaration de l'Union européenne à l'occasion du 10ème Conseil d'association.

Concernant la question nationale, la position de l'UE a toujours été empreinte d'objectivité et de modération. Dans ce sens, et à plusieurs occasions, l'UE a affirmé son attachement au règlement du conflit du Sahara et a exprimé son plein soutien aux efforts du Secrétaire général de l'ONU et de son envoyé personnel pour aider les parties à parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable. A cet égard, l'UE a apprécié la proposition d'autonomie présentée par le Maroc comme voie vers une solution politique telle que demandée par le Conseil de sécurité de l'ONU et la communauté internationale.

De même, l'UE s'est félicitée de la constitutionnalisation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et de l'élargissement de son rôle en matière de surveillance et de défense des droits humains, y compris dans nos provinces du Sud.
L'UE n'a pas manqué, également, de saluer les avancées démocratiques du Maroc, que ce soit l'adoption de la nouvelle Constitution en juillet 2011, la tenue d'élections législatives transparentes, la réforme de l'organisation judiciaire au Maroc ou la mise en place d'une régionalisation avancée.
Cependant, au sein du Parlement européen, nous déplorons l'existence d'un groupuscule d'eurodéputés viscéralement hostile au Maroc dans tous les domaines et notamment notre question nationale. Niant toutes les avancées réalisées par le Maroc notamment dans le domaine des droits humains pourtant saluées par leurs confrères, l'ensemble des autres institutions de l'UE et le Conseil de l'Europe, ils font preuve d'une cécité et d'un silence coupable devant les exactions, les trafics de tous genres, le détournement de l'aide humanitaire, l'esclavage et les violations de droits de l'Homme manifestes et quotidiennes perpétrées par les autres parties à l'égard de nos concitoyens séquestrés dans les camps de la honte dans le sud de l'Algérie.
Usant de tous les artifices juridiques et des lacunes dans le mécanisme interne du Parlement européen, ces eurodéputés tentent de saper l'évolution vertueuse et remarquable des relations entre le Maroc et l'UE.

La diplomatie marocaine a-t-elle évolué dans la gestion de ce dossier ? Et que préconise-t-on pour être plus efficace sur la scène politique ?
Deux éléments fondamentaux président à l'action de la diplomatie marocaine dans le traitement du différend autour du Sahara marocain :
l'adhésion légitime, unanime et immuable du peuple marocain dans toutes ses composantes politique, parlementaire et la société civile autour de Sa Majesté le Roi.
privilégier la voie diplomatique pour l'achèvement de l'intégrité territoriale du pays telle qu'elle fut utilisée pour la rétrocession des autres régions, Tarfaya et Ifni notamment.
La diplomatie marocaine a évolué, convaincant la communauté internationale de son bon droit. Ainsi, les Nations unies, conscientes de l'inapplicabilité d'un référendum relevée par plusieurs envoyés personnels du secrétaire général, ont proposé aux parties d'adopter une solution politique. Répondant à cet appel, la proposition du Plan d'autonomie pour la région du Sud marocain présentée par le Maroc, est en parfaite adéquation avec le principe d'autodétermination. Je rappelle que l'ONU, dans le traitement de toutes les questions de ce type, a très peu utilisé l'option référendaire et beaucoup plus souvent la solution politique.
Cette action diplomatique de par sa justesse a engendré des succès qui se sont traduits par des retraits de la part de nombreux pays de la reconnaissance de la fantomatique «Rasd» et par le retour au Maroc de tous les membres fondateurs et hauts responsables du Polisario ainsi que de nombreux concitoyens sahraouis souvent au péril de leur vie.

La récente résolution adoptée au Conseil de sécurité vient ici confirmer la justesse de notre politique étrangère initiée et conduite avec sagesse par Sa Majesté le Roi. Politique, comme dans toutes les grandes démocraties dans le monde, qui relève des compétences du chef de l'Etat, garant de l'unité et de l'intégrité territoriale du pays.
Aujourd'hui, la diplomatie ne se résume plus à sa seule dimension officielle. Elle doit être accompagnée également par d'autres acteurs, parlementaires et associatifs. Dans ce cadre-là, le réservoir au Maroc est grand et crédible : un Parlement démocratique, une société civile très dynamique et une communauté marocaine à l'étranger profondément attachée à son pays d'origine.

Beaucoup de Marocains ont réussi à percer la vie politique belge et occupent des postes de responsabilité. Ils sont devenus un modèle d'intégration en Europe. Quel commentaire pourriez-vous faire à ce propos ?
Le premier commentaire que je voudrais faire à propos du succès du modèle d'intégration en Belgique est que cette politique d'intégration repose sur deux éléments clés : l'ouverture du champ politique aux étrangers dans la gestion des affaires locales. La politique garante des droits et devoirs de tout citoyen joue un rôle à mon sens important dans l'intégration des communautés étrangères. Le deuxième élément est la répartition géographique de cette communauté étrangère dans la ville et quelque fois au cœur même de la ville. Ceci contraste avec les cités dortoirs aux périphéries des villes dans d'autres pays européens excluant de facto toute diversité culturelle.
Les Marocains de Belgique, comme chacun le sait, se sont établis dans ce pays depuis un demi-siècle en vertu de l'accord belgo-marocain du 17 février 1964 et ce, afin de renforcer la main-d'œuvre notamment dans les domaines de la sidérurgie et des mines. Nous commémorons cette année le 50ème anniversaire de la présence de cette communauté en Belgique.
De nos jours, la communauté marocaine de Belgique, tout en s'intégrant de façon réussie dans la société belge, demeure, pourtant, très attachée à ses racines marocaines dont elle reste fière.
Les Marocains de Belgique, comme l'on peut constater, se sont engagés politiquement dans leur pays d'accueil et bon nombre d'entre eux ont acquis la nationalité belge, ce qui leur confère davantage de droits.
Politiquement parlant, on remarque une représentativité de plus en plus marquée de la communauté marocaine, avec un certain nombre d'élues et d'élus devenus échevins, députés, sénateurs, ministres et très bientôt je l'espère bourgmestres.
Le dynamisme de cette communauté marocaine ne se reflète pas uniquement dans le champ politique mais également dans les domaines économique, culturel, sportif, humanitaire et des médias avec une mention particulière pour la composante féminine de cette communauté.
L'ambassade du Royaume du Maroc auprès du Royaume de Belgique ainsi que les trois consulats du Maroc à Bruxelles, Anvers et Liège concourent et de manière prioritaire à défendre, partager et recueillir les compétences de cette communauté qui constitue un véritable pont reliant les deux royaumes.

Entretien réalisé par Kamal Mountass – Source de l'article Libération Maroc / http://euro-mediterranee.blogspot.com

BAROMETRE NEGATIF (du 05 au 07 mai 2013)

DIMANCHE, 05 MAI 2013 18:05 **ACTU-MAROC.COM**

HAMID CHABAT: Le chef de l'istiqlal a encore fâché tout le monde en dénonçant deux membres du gouvernement, le premier, en charge du travail pour venir au parlement dans un état d'ébriété, le second celui de la santé pour être, toujours selon Chabat, un menteur et un hypocrite. Le leader des istiqlaliens a prononcé ses accusations lors d'un meeting du premier Mai.

BASSIMA HAKKAOUI: Encore une passivité condamnable de la ministre de la famille et de la solidarité après le drame vécu par la petite Wiam âgée de 10 ans violée et frappée avec une faucille par un homme de son douar. alors que tout le pays se mobilise pour la cause de cette petite fille qui a échappé à la mort par miracle, la ministre pjdiste garde le silence.

DRISS EL YAZAMI: Le président du CNDH, le Conseil national des Droits de l'Homme garde un silence coupable alors que tous les regards sont portés vers le respect des droits de l'homme dans les provinces sahariennes surtout après le déclenchement de nouveaux affrontements avec les séparatistes. Par son inaction , El Yazami encourage les accusations contre les autorités.

ALI ANOUZLA: En prenant des positions allant à contre-courant de l'unanimité nationale autour de la question du Sahara, le directeur du site d'informations Lakome joue gros et avec le feu surtout en cette période sensible où les nerfs sont à fleur de peau. Ses provocations répétées risquent de lui jouer un vilain tour.